جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دراسة بعنوان:

أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية (دراسة تحليلية)

The Impact of Accounting Policies and Estimations on the Profitability of Syrian Private Banks (An Analytical Study)

إعداد الطالب:

نور الدين نذير موالدي

إشراف الأستاذ الدكتور:

نبيل بشير الحلبي

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في المحاسبة

2018

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

قرار لجنة الحكم

نوقشت هذه الرسالة بعنوان "أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية – دراسة تحليلية".

وأجيزت بتاريخ 2018/07/16 من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

الاسم	الصفة	التوقيع
الدكتور بطرس مياله الأستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد	عضواً	
الدكتور نبيل الحلبي الأستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد	عضواً مشرفاً	
الدكتور طالب العلي المدرس في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد	عضواً	

تصريح

أصرح بأن الدراسة الموصفة في هذه الرسالة تحت عنوان: "أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية – دراسة تحليلية" لم يسبق أن قدمت للحصول على أية درجة جامعية أخرى، ولم تقدم حالياً لذلك، وأن كافة الأعمال والنتائج المذكورة هي نتيجة جهودي الشخصية وبتوجيه من الأستاذ المشرف، وأن أي معلومات أو طرائق أو نتائج أخرى وردت في الرسالة قد نسبت إلى مصادرها ومؤلفيها بوضوح في النص وقائمة المراجع.

الباحث

نور الدين نذير موالدي

شكر وتقدير

بعد الشكر لله تعالى، أجد نفسي مديناً بالوفاء والامتنان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور المربي الفاضل نبيل بشير الحلبي على ما منحني إياه من وقت وفير وعلم غزير ونصح سديد، وعلى ما عاملني به من تواضع العلماء والأبوة الخالصة، فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو له جزاه الله عني خير الجزاء بموفور الصحة والعافية، وأن يبقى كما عهدته منارة للعلم والمعرّفة.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة الحكم الأستاذ الدكتور بطرس ميالله والدكتور طالب العلي، على قدموه من ملاحظات قيمة أثرت هذه الدراسة وأغنت ما فيها.

ويشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من علمني وساهم في أن أصل إلى ما أنا عليه، وأخص بالذكر أساتذتي في قسم المحاسبة.

والشكر موصول للدكتورة نسرين هاني الدهني لقيامها بتدقيق هذه الدراسة لغوياً.

الباحث

نور الدين نذير موالدي

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من أفتقده منذ الصغر، إلى صاحب القلب الطيب، إلى صاحب الابتسامة الفريدة، إلى قدوتي وعزوتي، إلى من أفتقده في مواجهة الحياة ... إلى روح والدي آنسه الله، رحمه الله عوضه الله الجنة.

إلى معلمتي الأولى، نبض قلبي، وملاذ روحي، إلى سبب وجودي في الحياة، إلى ملاكي، عشقي وهيامي، إلى معنى الحب، معنى الوفاء والتفاني، إلى بسمة الأمل وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحبة، إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء ..... أمي الحنون.

إلى من بهم أشد أزري .... أخوتي الإعزاء.

إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل في كل خطوة مشيتها... إلى أصدقائي.

إلى جميع زملائي في الدراسة والعمل .

إلى كل من ساعدني .

الباحث

نور الدين نذير موالدي

التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة فيها وفقاً لما يأتي:

- **السياسات المحاسبية:** هي المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام التي تقوم إدارة المصرف بتطبيقها عند إعداد البيانات المالية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتقديمها.
- **التغير في التقديرات المحاسبية:** هو تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام، أو تعديل قيمة الاستهلاك الدوري لأي أصل من أصول المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- **التحفظ المحاسبي:** اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض صافي دخل المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بتأخير الاعتراف بالإيرادات إلى أن يتم تحقيقها.
- **الربحية:** هي العلاقة بين الأرباح التي حققتها المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد هدفاً للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومقياساً للحكم على كفاءتها في الوقت ذاته، وستتم دراستها من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ويقيس معدل العائد على الأصول مقدار العائد الذي يتلقاه مساهمو المصرف على رأس المال الذي استثمروه في الأصول، في حين يقيس معدل العائد على حقوق الملكية العائد الذي يتلقاه المساهمون كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحمل المخاطر.
- **المستحقات الكلية:** تنشأ المستحقات عندما يكون هناك اختلاف بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها إدارة المصرف خلال فترة معينة، وتقسم المستحقات الكلية إلى مستحقات غير اختيارية وهي المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بأساس الاستحقاق الذي تتطلبه معايير المحاسبة الدولية، ومستحقات اختيارية تخضع للتقدير الشخصي والحكم من قبل الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها، والمرونة التي تنطوي عليها معايير المحاسبة الدولية المطبقة في مصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية (دراسة تحليلية)

إعداد الطالب
نور الدين نذير موالدي

إشراف الأستاذ الدكتور
نبيل بشير الحلبي

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية؛ وذلك من خلال تحديد أثر المستحقات الكلية في كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومن ثم دراسة أثر كل من مصاريف الاستهلاك والإطفاء ومصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة ومصروف المخصصات المتنوعة لهذه المصارف على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

اعتُمِد المنهج التحليلي الوصفي في دراسة الظاهرة. وتتكون عينة الدراسة من المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها إحدى عشر مصرفاً خلال فترة خمس السنوات الممتدة بين 2012 و2016.

تمّ تحليل المحتوى من خلال استخدام الإحصاءات الوصفية، والانحدار الخطي البسيط، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار التوزيع الطبيعي من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- وجود ارتباط طردي قوي بين متغير المستحقات الكلية وبين متغير معدل العائد على الأصول، وأن التباين في متغير المستحقات الكلية كمتغير وحيد يفسر (80.2 %) من التباين في متغير معدل العائد على الأصول والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

2- وجود ارتباط طردي قوي بين متغير المستحقات الكلية وبين متغير معدل العائد على حقوق الملكية وأن التباين في متغير المستحقات الكلية كمتغير وحيد يفسر (90.7 %) من التباين في متغير معدل العائد على حقوق الملكية، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

وقد تمّت توصية المدققين الخارجيين بممارسة الشك المهني، وإجراء المزيد من الاستفسارات والمناقشات مع الإدارات المالية والتنفيذية للوقوف على نية الإدارة، والحصول على فهم أفضل لعمل مصرف، وبالتالي كشف أي محاولة للتلاعب وإدارة الأرباح، كما أوصت بضرورة بقاء مدققي الحسابات على اطلاع تام على أبرز التعديلات والتحديثات في كل من مجالات المحاسبة، والتدقيق، والضريبة.

الكلمات المفتاحية: الخيارات المحاسبية، السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية، إدارة الأرباح، ربحية المصارف، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: مخطط الدراسة	**1**
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
فرضيات الدراسة	13
أنموذج الدراسة	14
منهج الدراسة	14
أسلوب جمع البيانات	14
مجتمع الدراسة وعينتها	15
حدود الدراسة ومحدداتها	15
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	**16**
المبحث الأول: السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية	**17**
المقدمة	17
مفهوم السياسات والتقديرات المحاسبية	17
التمييز بين السياسات والتقديرات المحاسبية	18
اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية وتطبيقها	19
تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية	20
السياسات المتعلقة بتجميع الأعمال	21
السياسات المتعلقة بالممتلكات والمصانع والمعدات	22
السياسات المتعلقة بالأصول غير الملموسة	25
السياسات المتعلقة بالمدينين	26
السياسات المحاسبية المتعلقة بالتغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	27
السياسات المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء	29
السياسات المتعلقة بالاستثمار في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة	30

السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية	31
أهم التقديرات المحاسبية	34
الآليات المتخذة من قبل المشرع السوري للتعامل مع التقديرات المحاسبية في المصارف	39
المبحث الثاني: ربحية المصارف الخاصة السورية	**43**
المقدمة	43
مفاهيم مرتبطة بالدخل	43
مفهوم الربحية	44
الفرق بين مفهومي الربح والربحية	45
تقييم الأداء في المصارف	46
نماذج تقييم الأداء في المصارف	47
أهمية الأرباح للمصارف	48
مصادر الأرباح في المصارف	49
محددات ربحية المصارف	51
معايير قياس الربحية	53
المبحث الثالث: علاقة السياسات والتقديرات المحاسبية بربحية المصارف الخاصة السورية	**56**
المقدمة	56
الأهداف المختلفة للسياسات المحاسبية	56
تفسير علاقة السياسات والتقديرات المحاسبية بربحية المصارف التجارية	57
مفهوم التحفظ المحاسبي	58
مفهوم التحفظ وفق مدخل قائمة الدخل	59
مفهوم التحفظ وقياسه وفق مدخل الميزانية	59
قياس التحفظ المحاسبي	60
سلبيات التحفظ المحاسبي	61
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية	**62**
المقدمة	63
قياس متغيرات الدراسة	63
أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات	67
اختبار فرضيات الدراسة	68

نتائج اختبار فرضيات الدراسة	82
الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات	**83**
نتائج الدراسة	84
التوصيات	85
المراجع	**86**
الملاحق	**91**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	68
الجدول رقم (2)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	69
الجدول رقم (3)	جدول معاملات الانحدار الخطي – اختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	69
الجدول رقم (4)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثانية ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	70
الجدول رقم (5)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثانية ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	70
الجدول رقم (6)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثانية ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	71
الجدول رقم (7)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	71
الجدول رقم (8)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	72
الجدول رقم (9)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	72
الجدول رقم (10)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	73
الجدول رقم (11)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	73
الجدول رقم (12)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ضمن الفرضية الرئيسة الأولى	74
الجدول رقم (13)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	75
الجدول رقم (14)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	75

الجدول رقم (15)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	76
الجدول رقم (16)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثانية ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	76
الجدول رقم (17)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثانية ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	77
الجدول رقم (18)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثانية ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	77
الجدول رقم (19)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	78
الجدول رقم (20)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	78
الجدول رقم (21)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	79
الجدول رقم (22)	جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	79
الجدول رقم (23)	جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	80
الجدول رقم (24)	جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط – اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ضمن الفرضية الرئيسة الثانية	80

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم (1)	صافي الربح التشغيلي للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	91
الملحق رقم (2)	صافي التدفّقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	91
الملحق رقم (3)	المستحقات الكلية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	92
الملحق رقم (4)	الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة التابعة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	92
الملحق رقم (5)	مصروف استهلاك الأصول الثابتة الملموسة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	93
الملحق رقم (6)	مصروف إطفاء الأصول الثابتة غير الملموسة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	93
الملحق رقم (7)	مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	94
الملحق رقم (8)	مصروف المخصصات المتنوعة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	94
الملحق رقم (9)	مجموع الأصول للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	95
الملحق رقم (10)	صافي الربح بعد الضريبة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	95
الملحق رقم (11)	معدل العائد على الأصول للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	96
الملحق رقم (12)	مجموع حقوق الملكية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	96
الملحق رقم (13)	معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	97
الملحق رقم (14)	مثال على السياسات والتقديرات المحاسبية لأحد المصارف الخاصة محل الدراسة خلال عام 2016 مأخوذة من البيانات المالية المنشورة لهذا المصرف	98

قائمة المصطلحات

الرمز	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
BTM	Book to Market Ratio	نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية
DSE	Damascus Securities Exchange	سوق دمشق للأوراق المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير التقارير المحاسبة الدولية
FIFO	First-in First-out	الوارد أولاً صادراً أولاً
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
MTB	Market to Book Ratio	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية
ROA	Return on Assets	معدل العائد على الأصول
ROE	Return on Equity	معدل العائد على حقوق الملكية
SCFMS	Syrian Commission on Financial Markets and Securities	هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
SPSS	Statistical Package for Social Science	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية
TACC	Total Accruals	المستحقات الكلية

الفصل الأول: مخطط الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار العام للدراسة، وتحقيقاً لهذا الهدف ستتناول الدراسة العناصر الآتية:

المقدمة

1-1- مشكلة الدراسة

1-2- أهمية الدراسة

1-3- أهداف الدراسة

1-4- الدراسات السابقة

1-5- فرضيات الدراسة

1-6- أنموذج الدراسة

1-7- منهج الدراسة

1-8- أسلوب جمع البيانات

1-9- مجتمع الدراسة وعينتها

1-10- حدود الدراسة ومحدداتها

المقدمة

يعيش العالم اليوم تطورات هائلة في المجالات والقطاعات الحيوية المختلفة، وقد واكبت المحاسبة تلك التطورات وخرجت عن الاتجاهات التقليدية المعروفة بمسك الدفاتر، وبات ينظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يتفاعل مع البيئة، يأخذ منها مدخلاتها ويعالجها ليوصلها إلى مستخدميها على شكل قوائم وتقارير مالية يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتعد المعلومات المحاسبية حجر الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، إلّا أن التطبيق العملي في إعداد القوائم المالية قد يوجد حوله العديد من المشكلات المحاسبية ذات الصلة والتي تعنى بتحقيق التوازن في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

فالجدل القائم حالياً فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة لإظهار المعلومات المحاسبية بشكل أفضل، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم وفقاً للسياسات والتقديرات المحاسبية المستخدمة[1].

إن الإجراءات المحاسبية التي تلجأ لها الإدارة في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسينات في ربحيتها أو في مركزها المالي بالاستفادة من مرونة المعايير الدولية في مجالات القياس والإفصاح، قد يؤثر سلباً على جودة الأرقام التي تظهرها تلك القوائم، ومن ثم على مصداقية النسب المالية المستخدمة، والجدير بالذكر أن تقييم جودة التقارير المالية مرتبط بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متمثلةً بالملاءَمة والموثوقية التي تتمحور حول كيفية جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة في اتخاذ القرارات.

تتناول هذه الدراسة القطاع المصرفي الذي يعد أحد أهم القطاعات العاملة في الاقتصاد السوري ليس لدوره في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها فحسب، بل لأنه اصبح أحد حلقات الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، وأصبحت متانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد[2].

لذلك فإن دراسة العوامل المؤثرة في ربحيته تعد أمراً مهماً للكشف عن مدى تأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي في سورية، فضلاً عن دورها في توجيه المشرع السوري والإدارات المصرفية نحو عمل كل ما من شأنه تهيئة المناخ الملائم ليضمن بذلك استمراريتها ونجاحها في بلوغ أهدافها.

1-1- مشكلة الدراسة

على الرغم من أن القوائم المالية يتم إعدادها استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية ذاتها، وبالتالي فإن المرونة في اختيار هذه السياسات والتقديرات المحاسبية من جهة، والمرونة في تأجيل أو الاعتراف الناتج عن استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي أو تقديمه من جهة أخرى قد ينتج عنه قوائم مالية مختلفة

[1] زرقون، محمد، وبن يدير، فراس. (2016). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد 4. ص 1.

[2] محمد، علي محمود. (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، سورية. ص 1.

للأحداث الاقتصادية نفسها، مما ينعكس على جودة نتائج القياس المحاسبي، ومن ثم على جودة الأرباح الناتجة وجودة التقارير المالية بشكل عام.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في استغلال إدارات المصارف لمرونة معايير المحاسبة الدولية من خلال الاختيار من بين مجموعة من السياسات والتقديرات المحاسبية المتاحة من أجل إظهار بياناتها المالية بشكل يخدم أغراضها وأهدافها الخاصة مما يؤثر على عدالة البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الهدف الذي أعدت من أجله هذه البيانات، مما يؤدي ربما إلى تضليل مستخدمي هذه البيانات أو اتخاذ قرارات خاطئة.

سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم الربحية كونه يعد من أهم مؤشرات نجاح المصارف العاملة في هذا القطاع بشكل عام ومقياساً لأداءه على وجه التحديد، كما يعد من أبرز عوامل الثقة والإطمئنان للمتعاملين معه، وقد تم اختيار كلاً من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لقياس الربحية نظراً لشيوع استخدامهما في معظم الدراسات المحاسبية السابقة من جهة، ولعدم الخلط بين الإيرادت الناجمة عن الخدمات من الأنشطة الرئيسية والثانوية للمصارف من جهة أخرى.

بناءً عليه، يمكن صياغة المشكلة البحثية المطروحة من قبل الدراسة في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1-1- ما أثر المستحقات الكلية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1-2- ما أثر مصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1-3- ما أثر مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1-4- ما أثر مصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2- ما أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

2-1- ما أثر المستحقات الكلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2-2- ما أثر مصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2-3- ما أثر مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2-4- ما أثر مصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1-2- أهمية الدراسة

ويمكن بيان أهمية هذه الدراسة من خلال ما يأتي:

إن الخيارات المحاسبية التي تستخدمها إدارات الشركات من خلال السياسات والتقديرات المحاسبية المطبقة في بياناتها المالية أصبح الشغل الشاغل للمدققين الداخليين والخارجيين والمحللين الماليين، بغية الوصول إلى بيانات مالية تعبر بصدق وشفافية عن المركز المالي الحقيقي لهذه الشركات وأدائها، ولذلك يمكن القول أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها العلمية من خلال تناولها لموضوع حيوي يشغل اهتمام المنظمات المهنية في الوقت الحالي.

وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية تتمثل بما تم الاطلاع عليه من كتب ومجلات علمية وأبحاث منشورة ودراسات سابقة متعلقة بمجالها، وهذا يمثل إضافة إلى المكتبة العلمية حيث لم يسبق أن تم هذا الربط ضمن حدود معرّفة الباحث.

وتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في استخدام السياسات والتقديرات المحاسبية الدولية كمتغير مستقل لبيان أثره على ربحية المصارف الخاصة السورية كمتغير تابع، من خلال ما تم جمعه من البيانات المالية المنشورة للمصارف ومن ثم تحليلها باستخدام الإحصاءات الوصفية، والانحدار الخطي البسيط، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار التوزيع الطبيعي. وذلك بغية اختبار فرضيات الدراسة، بشكل يحقق الاستفادة الكاملة للأطراف المهتمة.

كما تكمن الأهمية العملية للدراسة من كونها تتناول موضوعاً شائكاً يتضمن الكثير من التحديات والصعوبات التي أفرزتها الممارسة العملية التي سيساهم علاجها في إظهار الربحية الحقيقية للمصارف.

وتتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال:

1. فحص أثر الخيارات المحاسبية المطبقة من خلال السياسات والأحكام والتقديرات التي تستخدمها الإدارة في إطار إعداد القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعرضها على الربحية، وبيان ما له من قدرة على التأثير على قرارات المستفيدين من هذه القوائم المالية.
2. الفائدة المقدمة للمدققين الداخليين والخارجيين والمحللين الماليين والمستفيدين من البيانات المالية من خلال توجيه اهتمامهم لمؤشرات هامة وقضايا تتعلق بربحية هذه المصارف.
3. الوصول إلى نتائج تدعم الواقع العملي وتسهم في إغناء البحث العملي، وخدمة أغراضه.

1-3- أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرّئيس للدراسة في تحليل معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالسياسات والتقديرات المحاسبية سواءً المتعلقة بالاعتراف أم القياس أم العرض أم الإفصاح، لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير ذات أثر ذي دلالة إحصائية في ربحية المصارف الخاصة السورية مستخدماً مؤشري معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يجب تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. بيان أهم السياسات المحاسبية المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. بيان أهم التقديرات المحاسبية المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. بيان أهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
4. تقييم قدرة السياسات المحاسبية على التأثير في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
5. تقييم قدرة التقديرات المحاسبية على التأثير في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-4- الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة أدبيات الفكر المحاسبي ومجموعة من الأبحاث والرسائل الأكاديمية ذات الصلة بموضوع البحث وما توصل إليه المفكرون والباحثون في هذا المجال من نتائج وتوصيات.

وسيتم تناول الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الإنكليزية:

1-4-1- الدراسات باللغة العربية

1. دراسة غنيمي (2017) بعنوان: دور المعايير المحاسبية المتوافقة في مواجهة التقديرات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في منظمات الأعمال[3].

هدفت الدراسة من خلال الإطار النظري إلى بيان أهمية توافق معايير المحاسبة الدولية ودورها في مواجهة التقديرات المحاسبية التي يتم قياسها استناداً إلى المرونة أو الثغرات الواردة في المعايير المحاسبية وبدائل السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى إبراز دور المعايير المحاسبية التوافقية في الحد من التداعيات والآثار السلبية لأساليب المحاسبة الإبداعية وممارسات إدارة الأرباح التي تمارسها إدارات الشركات في تضخيم الأرباح، أو المغالاة في تقدير قيم الأصول أو الالتزامات مستغلة في ذلك عنصري المرونة وعدم الوضوح التي تتصف بها بعض المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية.

[3] غنيمي، سامي محمد أحمد. (2017). دور المعايير المحاسبية المتوافقة في مواجهة التقديرات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في منظمات الأعمال (دراسة ميدانية). مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

كما قام الباحث باختبار فروض البحث من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من الأكاديميين ممثلة في بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وعينة أخرى من المهنيين ممثلة في بعض المديرين الماليين بالشركات المساهمة، وبعض المراجعين الخارجيين من أصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة أو العاملين بها ، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بهدف اختبار صحة فروض الدراسة من عدمها.

وتوصلت الدراسة في نهايتها إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها: أن توافق معايير المحاسبة الدولية يمكن أن يساهم بقدر كبير في تخفيض طرق التقديرات المحاسبية ومواجهة التداعيات والآثار السلبية الناجمة عن اتباع إدارة الشركة لأساليب المحاسبة الإبداعية أو الحد منها.

2. دراسة منصور (2015) بعنوان: قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية[4].

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية للشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أهداف فرعية على النحو الآتي:

أ- دراسة أهم السياسات المحاسبية والبدائل المتاحة للقياس والتقييم المحاسبي والإفصاحات الإلزامية والاختيارية الواردة في معايير المحاسبة وتحليلها، وأهم المقاييس التى تستخدم للحكم على مدى أفضلية سياسة محاسبية على سياسة أخرى.

ب- دراسة العلاقة بين السياسات المحاسبية ونوعية الأرباح وتحليلها وقياسها.

ج- دراسة العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وتحليلها، وتقييم سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية.

د- قياس العلاقة بين نوعية الأرباح المفصح عنها، وحجم التداول للأوراق المالية للمنشأة في سوق رأس المال الكفء وغير الكفء.

ه- كيفية حماية المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة من خلال التعرّف على أفضل السياسات المحاسبية، وكيفية إجراء التقديرات المحاسبية الموثوقة، وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية وأسعار الأسهم.

و- قياس العلاقة بين آليات تطبيق حوكمة الشركات والسياسات المحاسبية المتبعة وأثر ذلك في جودة الأرباح من ناحية وأسعار الأسهم من ناحية أخرى.

ز- دراسة كيفية رفع الوعي الاستثماري لدى المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية وتحليلها بغرض رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية وتنشيطها وضمان عدم وقوع المستثمرين في اخطاء استثمارية فادحة.

---

[4] منصور، شويكار محمد ناجي فؤاد. (2015). قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية – دراسة تطبيقية. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

وقد أكدت نتائج الدراسة على أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات فئتي دراسة القوائم المالية حول الدوافع المختلفة لإدارة الأرباح وما يصحبها من تأثير على جودة التقارير المالية.

كما أكدت الدراسة الميدانية أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات فئتي الدراسة حول وجود علاقة بين أساليب الحد من المحاسبة الإبداعية وجودة التقارير المالية؛ حيث أثبتت الدراسة وجود اتفاق بين معدي القوائم المالية ومستخدميها على وجود مجموعة من أساليب الحد من المحاسبة الإبداعية وعمليات إدارة الأرباح والتلاعب فى الأرباح لضمان ملاءَمة التقارير المالية ومصداقيتها وجودتها وهي:

أ- ينبغي أن يكون لبدائل السياسات المحاسبية أساس نظري في الفكر المحاسبي وقابلة للتطبيق العملي حتى يمكن الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة.

ب- ينبغى ألّا تسمح معايير المحاسبة بمعالجات بديلة إلّا في أضيق الحدود وبشرط تقديم إفصاحات كافية ومتوازنة حتى يمكن الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة.

3. دراسة الهروط (2015) بعنوان: أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان[5].

هدفت الدراسة إلى التعرّف على مفهوم السياسات المحاسبية، وطرق الإفصاح عنها، وتحليل أهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وكيفية تنظيمها، والاعتبارات التي تجب مراعاتها في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة ضمن مجموعة بدائل السياسات المحاسبية. وعرض الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية وصفاتها المتعلقة بمستخدمي المعلومات.

كما حاولت الدراسة بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية التي تعكس الموضوعية، والفائدة، وقدرة الوصول إلى قرارات استثمارية مفيدة لمستخدميها، وتحليل العلاقة بين السياسات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية، وبيان مدى تأثير هذه العلاقة، والنتائج المبنية على ذلك فيما يخص فائدة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

تم اختيار الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان كعينة للدراسة لما لها من أهمية وتأثير في النمو الاقتصادي، كما أنها تعد من ركائز الاقتصاد الوطني، وتم اختيارها أيضاً لأنها تنسجم مع أهداف الدراسة بحيث تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، وتقوم الإدارة بدور الوكيل عن المساهمين، ولما تمثله أيضاً من انسجام وتوافق في السياسات المحاسبية المستخدمة، وغايات الإبلاغ المالي، والتركيز على أهمية المعلومات المحاسبية وفائدتها. وتعتبر الشركات المساهمة عينة ممثلة، حيث إنها تشمل التنوع في الشركات من حيث الحجم والملكية والمنتجات والمبيعات، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لهذه الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً للسياسات المحاسبية في جودة المعلومات المحاسبية.

[5] الهروط، علي سليم سلامة. (2015). أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء.

4. دراسة عبد الحليم (2015) بعنوان: دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية[6].

هدفت الدراسة إلى تحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية أم لا، وتحديد إلى أي مدى تساعد معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية مستخدمي المعلومات المحاسبية ودراسة المشكلات المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وكيفية علاجها من أجل توفير معلومات أكثر ملاءَمة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية بشكل أفضل. ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلى أن معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية حيث تقلل من تفاوت تقديرات مستخدمي المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر.

5. دراسة مزيق (2014) بعنوان: دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية[7].

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية النسبية وترتيبها بحسب أهميتها والمقارنة بين المصارف التجارية (الخاصة والعامة) في الجمهورية العربية السورية بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد شمل مجتمع البحث العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة في محافظة اللاذقية جميعهم البالغ عددهم (250) موظفاً تقريباً توزعوا بين (155) موظفاً في المصارف العامة و(95) موظفاً في المصارف الخاصة ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين معتمداً في ذلك طريقة الحصر الشامل وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (242) إستمارة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (96.8%).

ومن أهم نتائج الدراسة:

أ- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: داخلية وخارجية.

ب- تختلف العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية من حيث أهميتها النسبية وقد كان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد والتشريعات القانونية، والضوابط المصرفية، بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف من أقل العوامل تأثيراً.

ج- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ربحيتها.

---

[6] عبد الحليم، محمد ناصر محمد. (2015). دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية – دراسة نظرية وميدانية. كلية التجارة، جامعة طنطا.

[7] مزيق، رامي أكرم. (2014). دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

6. دراسة يوسف (2012) بعنوان: أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية[8].

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، إذ تحدد تحليلات الوكالة طبيعة الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية في إطار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات. كما يشكل التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية التي تحدد خصائص المعلومات المحاسبية المقدمة، ودورها في اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

من أجل ذلك، قُسِّمَ البحث إلى: نظري وتطبيقي، في الجزء النظري عرض الباحث التحفظ المحاسبي لعناصر التقارير المالية من خلال دراسة مفهوم التحفظ ودوافعه، وطبيعة قياسه في إطار الدراسات المحاسبية في مجال أسواق المال، مع التمييز بين مقاييس تعتمد على عناصر قائمة الدخل وأخرى تعتمد على عناصر الميزانية الختامية. كما ناقش الباحث في الجزء النظري محددات هيكل ملكية المنشأة؛ من خلال دراسة هيكل الملكية الإدارية وتشتت الملكية أو تركزها بين مجموعات من المستثمرين والملكية العائلية، أما الجزء التطبيقي للبحث فجرى من خلال التطبيق على عينة مكونة من (24) شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري. وأظهرت النتائج اتساقاً مع الفرضية القائلة: إن زيادة نسبة الملكية الإدارية تترافق مع تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خارج الإدارة، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأنباء السارة والأنباء غير السارة. كما وجد لتشتت الملكية تأثيرٌ إيجابيٌ في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، ولكن هذا التأثير هو أقل من تأثر نسبة الملكية الإدارية. بالمقابل لم تظهر نتائج الدراسة تأييداً للفرض القائل: إن الملكية العائلية تدفع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة، إذ إن تأثير الملكية العائلية (الفرض الثالث) يكون من خلال تخفيض عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأنباء السارة والأنباء غير السارة.

1-4-2- الدراسات باللغة الإنكليزية

1. دراسة Kim, Irene (2015) بعنوان: أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في شركات التأمين والانتهازية في الخيارات المحاسبية[9].

هدفت الدراسة إلى إختبار مدى مبالغة المدراء ضمن الشركات في تغطية التأمين ضد المسؤولية بالارتباط مع سلوك المخاطرة عند إعداد التقارير المالية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم التركيز ضمن هذه الدراسة على اثنين من الفرضيات البديلة هي:

الفرضية الأولى: ركزت على السلطة التنفيذية ضمن الشركات التي تبالغ في تغطية التأمين ضد المسؤولية عن طريق الضمانات القانونية من خلال استغلال المرونة في الخيارات المحاسبية.

[8] يوسف، علي. (2012). أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية – دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول.

[9] Kim, Irene. (2015). Directors' and officers' insurance and opportunism in accounting choice. Accounting & Taxation. Vol.7, No.1.

الفرضية الثانية: هي فرضية التأمين الاقتصادي التي تنص على التنبؤ بأن الشركة سوف تبالغ بالاستثمار في التزام التأمين ضد المسؤولية بالاعتماد على كفاءة السلطة التنفيذية نظراً لإمكانية تلاعبهم بالقوائم المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أدلة متوافقة مع الفرضية الانتهازية لإجراءات التطبيق وحالات إعادة الهيكلة.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرّف على الأساليب الهجومية والمتحفظة في استخدام الخيارات المحاسبية والنتائج المترتبة على استخدام كل منها.

2. دراسة Fan, Qintao, & Zhang, Xiao – Jun (2012) بعنوان: التحفظ المحاسبي، التجميع، وجودة المعلومات[10].

تتناول هذه الدراسة مبدأ التحفظ في المجال المحاسبي ومدى تأثيره على تحسين جودة المعلومات بشكل عام، وبالتالي مراعاة مستخدمي المعلومات المحاسبية. وتقوم الدراسة بذلك من خلال البحث في السياسة المحاسبية الأمثل في المنشآت القادرة على التحكم بنوعية المعلومات المحاسبية من خلال إجراءات التكاليف وعدم الاختصار. ويعتمد نموذج الدراسة على كون النظام المحاسبي لا يؤثر فقط في نوعية المعلومات التي يتم التقرير عنها بأثر رجعي، وإنما أيضاً في نوعية المعلومات التي تعد مسبقاً.

وتبين من الدراسة أن النظام المحاسبي المرغوب فيه يمتلك صفتين رئيستين هما: إنتاج المعلومات الأساسية من تجميع التقارير المحاسبية بدلاً من التقارير المباشرة، وميل النظام المحاسبي نحو التحفظ. وقد وجدت الدراسة أن التجميع المتحفظ هو بمثابة الالتزام بمخطط محاسبي غير فعال، نظراً لنوعية المعلومات المتأثرة في ذلك، ولأن الشركات فعلياً تنفق جهداً أكبر لضبط جودة المعلومات. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه في الحالة المتوسطة قد يزيد مستوى التحفظ حتى مع فقدان الفرص المرتبطة بالحذر المبالغ فيه، وإن ما يستفاد من هذه الدراسة هو أن اعتماد السياسات المتحفظة وإن كان مرغوباً لدى المنشآت، فإنه قد ينتج معلومات محاسبية غير ملائمة، وغير عادلة، وهو ما يمثله توجيه السياسات المحاسبية نحو مصالح تخص بعض الأطراف على حساب المستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية.

3. دراسة Filbeck, & Greg, Preece, & Dianna, Xin Zhao (2012) بعنوان: نمو الحصة السوقية ومقاييس الأداء – حالة المصارف الكبيرة والصغيرة[11].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على العلاقة بين الحصة السوقية للمصارف وربحية هذه المصارف حيث تم إجراء الدراسة على عينة تكونت من (2438) مصرفاً في الولايات المتحدة الامريكية للفترة بين (2001 – 2008) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام التغير في الحصة السوقية والعائد على الأصول وكذلك العائد على حقوق الملكية لقياس الربحية.

[10] Fan, Qintao, & Zhang, Xiao – Jun. (2012). Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality. Contemporary Accounting Research. Vol.29, No.1.

[11] Filbeck, & Greg, Preece, & Dianna, Xin Zhao. (2012). Market Share Growth and Performance Measures : The Case of large Versus Community Banks. Banking & Finance Review. Vol. 4 Issue 2.

وقد بينت نتائج الدراسة من خلال العينة المبحوثة أن هناك علاقة تقليدية بين الحصة السوقية والربحية سواء في المصارف الكبيرة أم المصارف الصغيرة، إلا أن هناك أفضلية بشكل قليل للمصارف الكبيرة في تحقيق مكاسب من خلال الحصة السوقية مستفيدة من الحجم الاقتصادي لها وقدرتها على رفع مستوى الاداء وتقديم مزايا وعناصر جذب للعملاء وقد بينت الدراسة ان كلف التمويل المرتفعة ترتبط عكسياً مع ربحية المصارف الصغيرة وهذا غير موجود في المصارف الكبيرة، كما بينت الدراسة أن ارتفاع نسبة إيراد الفوائد إلى إجمالي الدخل يرتبط بشكل عكسي مع الربحية لنوعي المصارف كليهما.

وكذلك أظهرت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الحصة السوقية والعائد على الأصول في كامل العينة، كما ان هناك علاقة دالة إحصائياً بين الربحية ورأسمال المصرف، في حين هناك علاقة عكسية بين العائد على الأصول وحجم المصرف.

وبناءً على نتائج الدراسة تم تقديم عدة توصيات من أهمها: ضرورة تركيز المصارف الصغيرة على تحسين الخدمات المقدمة من قبلها لتوسيع حصتها السوقية.

4. دراسة Beatty, Anne, & Weber, Joseph, & Yu, Jeff (2008) بعنوان: التحفظ والديون[12].

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين عدم التماثل في استخدام الاتفاقات والتوسع في تطبيق التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي يستخدمها المقترضون. وفي طريقها لقياس التحفظ المحاسبي اعتمدت الدراسة على مقاييس سوقية وأخرى غير سوقية؛ في المقاييس السوقية تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ونموذج Basu، أما في المقاييس غير السوقية فقد تم استخدام مقاييس العلاقة بين التدفق النقدي والمستحقات الحالية والعلاقة بين التغيير في الأرباح الحالية والأرباح السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة التي لديها نسبة قليلة للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يكون لديها تحفظ محاسبي أكبر، ولديها معالجة عدم تماثل في المعلومات كبير في معالجة الأرباح والخسائر. أما بالنسبة للمقاييس غير السوقية فإن الشركات التي لديها نسبة عالية لدخلها والمتضمنة حسابات عقود ديونها تظهر لديها علاقة إيجابية أكثر بين المستحقات والتدفق النقدي عندما تعلن عن تدفق نقدي سالب. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن المقرضين يطلبون قوائم مالية متحفظة عادة عند التعاقد وبعده، وأنهم يضعون شروط التحفظ في الأرقام المحاسبية في عقود القرض، وأن المقرضين لا يعتمدون كثيراً على المبادئ المحاسبية في بناء شروط عقد القرض، وأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لا تلبي احتياجات المقرضين من التحفظ المحاسبي، وأن الشركات التي تتوسع في التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية لديها عدم تماثل في الاتفاقيات، بمعنى أن المقرضين يستخدمون شروط العقد لتلبية حاجاتهم لتقارير متحفظة محاسبياً.

[12] Beatty, Anne, & Weber, Joseph, & Yu, Jeff. (2008). Conservatism and Debt. Journal of Accounting & Economics (JAE), Forthcoming.

1-4-3- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

وإن من أهم ما يميز هذه الدراسة عما سبقها من الدراسات ما يأتي:

البيان	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
الهدف	تناولت الدراسات السابقة كل من ربحية المصارف، التحفظ المحاسبي، والخيارات المحاسبية المطبقة من خلال السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية.	تناولت هذه الدراسة عدداً من السياسات والتقديرات المحاسبية المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة السورية، كما حاولت الوصول إلى أحدث التطورات في معايير المحاسبة الدولية، والتعديلات فيما يخص طرق المعالجة المحاسبية البديلة، بالإضافة إلى التركيز على محتوى المعلومات المحاسبية من خصائص نوعية تدفع بالمعلومات إلى مستويات الجودة العالية، أو المتدنية.
البيئة ومجتمع الدراسة	تعاملت الدراسات السابقة مع عدد من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وقد كانت هناك بعض النتائج المتباينة في هذه الدراسات من بيئة لأخرى على رغم من توافقها في أغلب الأحيان.	لا توجد دراسات سابقة تناولت مشكلة الدراسة نفسها ضمن المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة نفسها.
المنهجية	المنهج الوصفي التحليلي.	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	استخدمت الدراسات السابقة كل من الاستبيان وتحليل المحتوى بالإضافة إلى تطبيق مجموعة من النماذج الإحصائية.	تمت الدراسة باستخدام تحليل المحتوى.
متغيرات الدراسة	لم يتم ربط مقاييس الربحية بالمستحقات الكلية في الدراسات السابقة.	تم الربط بين مجموعة من السياسات والتقديرات المحاسبية وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما تم الربط بين المستحقات الكلية وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

1-5- فرضيات الدراسة

تمثل الفرضيات المحاور الرّئيسة والقضايا التي ترتبط بشكل مباشر بمشكلة الدراسة ومتغيراتها، ويتم اختبارها لإثبات صحتها أو نفيها من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، وذلك في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقاً للهدف منه، وتتكون من فرضيتين رئيستين:

الفرضية الرئيسة الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

H02.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

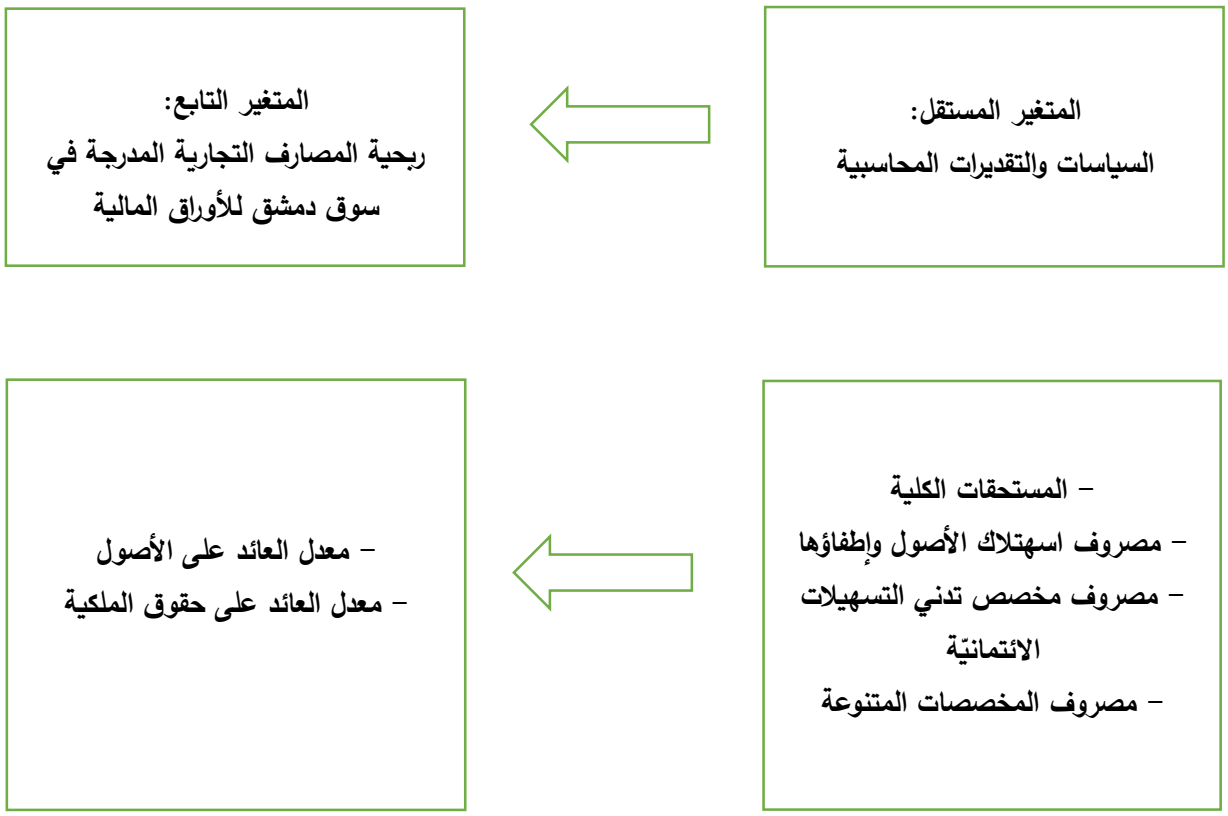
H02.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-6- أنموذج الدراسة

يتمثل أنموذج الدراسة في عرض عناصر المتغير المستقل المتمثل بالسياسات والتقديرات المحاسبية وعناصر المتغير التابع المتمثل بربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك كما يبين الشكل الآتي:

الشكل رقم (1)



1-7- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى معرّفة تفصيلية دقيقة حول مشكلة الدراسة المتمثلة بأثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ذات الصلة، وذلك لتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة أما الجزء العملي من الدراسة فيغلب عليه الطابع التحليلي لمتغيرات الدراسة.

1-8- أسلوب جمع البيانات

وسيعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بشكل أساسي بالبيانات المالية للمصارف التجارية محل الدراسة المنشورة على الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية، والموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والمواقع الرسمية

للمصارف المدروسة بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

1-9- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها (11) مصرفاً تتوافر بيانتها المالية خلال فترة خمسة الأعوام الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016 هي: البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن، بنك الشرق، بنك بيبلوس، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك قطر الوطني، مصرف فرنسبنك.

وقد تم استثناء المصارف الإسلامية وعددها (3) من الدراسة نظراً لقلة عددها من جهة، ولاحتوائها على سياسات وتقديرات أخرى خاصة ربمّا ليست ضمن موضوع الدراسة من جهة أخرى.

سوف يتم اختيار العينة عند توفر الشروط التالية :

1- أن يكون المصرف قد تأسس قبل عام 2012، وهي فترة بداية الدراسة لكي تتوفر البيانات المالية الكافية لحساب متغيرات الدراسة.
2- أن تنتهي السنة المالية للمصرف في 31 كانون الأول من كل عام، وهو تاريخ تقديم البيانات المالية الختامية له.

1-10- حدود الدراسة ومحدداتها

تتمثل الحدود الدراسة بالآتي:

- **زمانية:** سيتم إجراء الدراسة على البيانات المالية المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة خمس السنوات الممتدة بين 2012 و2016.
- **مكانية:** سيتم إجراء الدراسة على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- **بشرية:** تتضمن كلاً من الإدارات العليا ومدراء القسم المالي في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أما محددات الدراسة فهي الآتية:

- استبعاد المصارف الإسلامية لاعتمادها على معايير خاصة، لا تتوافق مع باقي المصارف المدرجة ضمن السوق.
- أن الدراسة كانت ضمن فترة الأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية.
- الاعتماد على البيانات المالية المنشورة فقط، وبالتالي لم نحصل على أية بيانات غير المنشورة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

سيتم عرض الإطار النظري للدراسة وفقاً للتسلسل الآتي:

المبحث الأول: السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: ربحية المصارف الخاصة السورية

المبحث الثالث: علاقة السياسات والتقديرات المحاسبية بربحية المصارف الخاصة السورية

المبحث الأول: السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

المقدمة

يحظى موضوع التغير في التقديرات المحاسبية وأثره على دلالة القوائم المالية المنشورة باهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة، سواءً على مستوى الهيئات المهنية أم الممارسين للمهنة أم مستخدمي القوائم المالية، وذلك لما لهذه التقديرات من تأثير على درجة إفصاح القوائم المالية، الذي قد يؤثر بدوره على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المختلفة التي يسعى كل منها لتحقيق ما يعرّف بالرشد الاقتصادي عند اتخاذ القرارات. هذا وتعتبر القوائم المالية التي تلزم المنشآت بإدراجها ضمن تقريرها السنوي جزءاً أساسياً من المعلومات التي يحتاج إليها قراء هذا التقرير، ربما لا يكون من الممكن قياس الكثير من بنود البيانات المالية بدقة وبالتالي لابد من تقديرها، وذلك نتيجة حالة عدم التأكد المحيطة بنشاط المنشأة أو المخاطر الناتجة عن تجميع البيانات المحاسبية في مجموعات معينة[13].

2-1-1- مفهوم السياسات والتقديرات المحاسبية

وقد عرّف معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) السياسات المحاسبية على أنها المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تطبقها المنشأة عند إعداد البيانات المالية وتقديمها. ولم يرد في معايير المحاسبة الدولية تعريف واضح للتقديرات المحاسبية؛ ولكنه عرّف التغييرات في التقديرات المحاسبية بأنها تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام، أو تعديل قيمة الاستهلاك الدوري لأي أصل ينشأ عن تقييم الوضع الحالي والمنافع، أو الالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بالأصول والالتزامات.

وعرّف معيار التدقيق الدولي (ISA 540) التقدير المحاسبي على أنه التقدير التقريبي لمبلغ نقدي في غياب وسائل دقيقة للقياس. وقد نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) في الفقرات (117 – 118 – 119) منه على أنه يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يأتي:

1. أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
2. كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية، من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، صافي القيمة المتحققة، والقيمة العادلة أو المبلغ القابل للاسترداد) لأن الأساس الذي تستخدمه المنشأة في إعداد قوائمها المالية يؤثر بشكل جوهري على تحليل المستخدمين.

[13] يوسف، أحمد محمود. (1999). أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد العاشر، جامعة قطر. ص 188.

وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية (مثل إعادة تقييم فئات معينة من الأصول)؛ فإنه من الكافي توفير مؤشر لفئات الأصول والالتزامات التي ينطبق على كل منها أساس القياس، وعند تقرير ما إذا كان الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير، وعليه فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية هو أمر مفيد لاسيما للمستخدمين عندما يتم اختيار تلك السياسات من بين عدة بدائل مسموحة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2-1-2- التمييز بين السياسات والتقديرات المحاسبية

نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) في الفقرة (35) منه على أن التغيير في أسس القياس المطبقة هو تغيير في السياسة المحاسبية وليس تغييراً في التقدير المحاسبي، (ومن أمثلة أسس القياس المستخدمة: التكلفة التاريخية، والتكلفة الحالية، وصافي القيمة المتحققة، والقيمة العادلة أو المبلغ القابل للاسترداد) وعليه فإنه عندما يكون من الصعب التمييز بين التغيير في السياسة المحاسبية أو التغيير في التقدير المحاسبي يتم التعامل مع التغيير على أنه تغيير في التقدير المحاسبي.

1. **التكلفة التاريخية:** وقد عرّفها معيار المحاسبة الدولي (IAS 16) على أنها تسجيل الأصول بالقيمة النقدية المدفوعة، أو ما يعادله، بالقيمة العادلة للمبلغ المدفوع للحصول عليها في تاريخ اقتنائها. وتسجيل الالتزامات بقيمة الأصول التي تم استلامها مقابل هذا الالتزام.

ويعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها النماذج المحاسبية في التقييم وهو نتاج لمفهومين أساسيين هما: فرض ثبات الوحدة النقدية ومبدأ الحيطة والحذر، فبمقتضاه تقيم المؤسسة عناصر الذمة بقيمتها عند تاريخ حدوثها، وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية تكون أكثر صدقاً وموثوقية، ويمكن قياسها بموضوعية ويمكن التحقق منها، على الرغم من أنها لا تأخذ في الحسبان التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة من خلال ظروف التضخم التي فتحت الحديث عن التقييم بالقيمة العادلة أو السوق[14].

بالرغم من تلك المسوّغات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيراً من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية لاسيمّا بعد انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات حيث لم يعد الأمر كما كان عليه، لاسيمّا أنّ المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس

[14] يوسفي، رفيق. (2011). النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، الجزائر. ص 18.

بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة[15].

2. **التكلفة الجارية:** وهي أن يتم تسجيل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يتوجب دفعها حالياً مقابل الحصول عل أصل مماثل. وتسجل الالتزامات بالقيمة (الاسمية) غير المخصومة للنقد أو ما يعادلها، والمطلوب دفعها حالياً لتسديد الالتزام[16].
3. **القيمة القابلة للتحقق:** وقد عرّفها معيار المحاسبة الدولي (IAS 2) على أنها تسجيل الأصل بالسعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع، وتسجيل الالتزامات بالقيمة التي يمكن تسويتها بها، أي بالقيمة (الاسمية) غير المخصومة للنقد أو ما يعادلها، التي من المتوقع دفعها لتسوية الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.
4. **القيمة العادلة:** وقد عرّفها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) على أنها السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو الذي يدفع لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

2-1-3- اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية وتطبيقها

نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) في الفقرة (13) منه على أنه ينبغي على المنشأة اختيار سياساتها المحاسبية وتطبيقها بشكل متسق على المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى المتماثلة، ما لم تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على وجه التحديد، أو تسمح بتصنيف البنود التي يكون لها سياسات مختلفة مناسبة.

كما نص في الفقرة (10) منه على أنه في غياب معيار دولي لإعداد التقارير المالية مطبق على وجه التحديد على معاملة ما أو على أحداث أو ظروف أخرى فإنه ينبغي على الإدارة أن تستعمل حكمها وتقديرها في تطوير سياسة محاسبية وتطبيقها بحيث ينتج عنها معلومات:

1. ملائمة لاحتياجات صناع القرار الاقتصادي للمستخدمين.
2. موثوقة: أي أنها تتمتع بالخصائص والصفات الآتية:

أ- تمثل الوضع المالي والأداء المالي والتدفّقات المالية للمنشأة بصدق.

ب- تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وليس الشكل القانوني وحده.

ج- حيادية (أي أنها غير منحازة لطرف دون آخر).

د- حكيمة أو حصيفة.

---

[15] النجار، جميل حسن. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3. ص 467.

[16] الهروط، علي. (2015). أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. جامعة الزرقاء، الأردن. ص 42.

ه- كاملة من النواحي الجوهرية كافّة.

2-1-4- تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية

نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) في الفقرة (14) منه على أنه ينبغي على المنشأة أن تغير السياسة المحاسبية في حال كان التغيير:

1. ضرورياً بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
2. أو أن هذا التغيير سوف يقدم معلومات موثوقة وأكثر ملاءَمة حول آثار المعاملات أو الأحداث والظروف الأخرى على الوضع المالي أو الأداء المالي أو التدفّقات النقدية.

كما نص في الفقرة (16) منه على أنه لا يعتبر ما يأتي تغييراً في السياسات المحاسبية:

1. تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى تختلف في جوهرها عن تلك التي كانت تحدث مسبقاً.
2. وتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي لم تحدث مسبقاً أو حدثت لكنها كانت ذات أهمية غير نسبيّة.

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وعند تطبيق أي تغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، تقوم المنشأة بتسوية رصيد أول المدة لأي بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك، وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها، وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة. ويبين المعيار أن التعديل الناتج والمتعلق بالفترات السابقة لتلك المعروضة في القوائم المالية سيتم إجراؤه للأرباح المحتجزة، ومع ذلك يشير المعيار إلى إمكانية إجراء التعديل في عنصر آخر من حقوق الملكية كما سنرى لاحقاً. وعند تطبيق الأثر الرجعي على التغيير في السياسات المحاسبية، يجب إجراء التسويات الآتية:

1. يتم إعادة بيان المعلومات المقارنة عن الفترات السابقة بحيث تعكس التغيير الحأصل في السياسات المحاسبية، ويحسب هذا التغيير كما لو أن السياسة المحاسبية مطبقة بشكل مستمر.
2. يتم بيان الأثر التراكمي للتغيير صافياً من ضرائب الدخل (إن وجد) كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة.
3. أيّة معلومات تتعلق بالفترات السابقة؛ فالملخّصات التاريخية للبيانات المالية يعاد بيانها أيضاً.

أما بالنسبة للتقدير المحاسبي:

فيعترف بتأثير التغيير في التقدير المحاسبي بأثر لاحق (مستقبلي) وذلك بإدراجه في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

1. في فترة التغيير إذا كان هذا التغيير يؤثر على الفترة فقط.
2. أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

عندما يترتب على تغيير التقديرات المحاسبية تعديل في الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية يكون من الواجب الاعتراف بهذا بتعديل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات.

ونورد فيما يلي بعض الأمثلة للتمييز بين تغير السياسات واختلاف التقديرات وتصحيح الأخطاء:

1. تغيير العمر الإنتاجي للأصل: تعتبر تغييراً بالتقديرات المحاسبية وتعالج بأثر لاحق.
2. تغيير طريقة الاستهلاك بناءً على ظهور معلومات جديدة لم تكن متوفرة في السابق (كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص أو بالعكس): تعتبر تغييراً بالتقديرات المحاسبية وتعالج بأثر لاحق.
3. تغيير طريقة الاستهلاك بناءً على رغبة الإدارة أو كمتطلب قانوني: تعتبر تغييراً بالسياسات المحاسبية وتعالج بأثر رجعي.
4. تغيير طريقة الاستهلاك بناءً على معلومة كانت متوفرة في السابق تم تجاهلها: تعتبر تصحيحاً للأخطاء وتعالج بأثر رجعي.
5. اختلاف في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها: تعتبر تغييراً بالتقديرات المحاسبية وتعالج بأثر لاحق.
6. رسملة فوائد قرض لا تلبي شروط الرسملة: تعتبر تصحيحاً للأخطاء وتعالج بأثر رجعي.

2-1-5- السياسات المتعلقة بتجميع الأعمال

وقد نص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 3) في الفقرات من (7) إلى (19) على أنه يجب على المنشأة أن تحاسب عن معاملات تجميع أعمال كلّها من خلال تطبيق طريقة الاستحواذ.

يتطلب تطبيق طريقة الاستحواذ:

1. تحديد المنشأة المستحوذة: يجب أن تحدد إحدى المنشآت المجمِّعة على أنها المنشأة المستحوذة.
2. تحديد تاريخ الاستحواذ: يجب على المنشأة المستحوذة أن تحدد تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المستحوذة السيطرة على الأعمال المستحوذ عليها.
3. إثبات الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها وأي حصة غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها وقياسها: في تاريخ الاستحواذ، يجب على المنشأة المستحوذة أن تصنف أو تعين الأصول المقتناة القابلة للتحديد، والالتزامات التي تم تحملها (عند الضرورة)، لتطبق عليها لاحقاً المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي. ويجب على المنشأة المستحوذة أن تجري هذه التصنيفات أو التعيينات على أساس الشروط التعاقدية، والظروف الاقتصادية، وسياساتها التشغيلية أو المحاسبية والظروف الأخرى ذات الصلة كما هي موجودة في تاريخ الاستحواذ.

   وينص هذا المعيار على استثناءين هما:

   أ- تصنيف عقد الإيجار الذي تكون فيه الأعمال المستحوذ عليها هي المؤجر، على أنه إما إيجار تشغيلي أو إيجار تمويلي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16)، تصنيف عقد على أنه عقد تأمين وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 4).

ب- يجب على المنشأة المستحوذة أن تصنف هذه العقود على أساس الشروط التعاقدية والعوامل الأخرى عند بدء العقد، أو إذا تم تعديل شروط العقد بطريقة تغير تصنيفه، في تاريخ ذلك التعديل الذي ربمّا يكون تاريخ الاستحواذ أيضاً.

4. إثبات الشهرة أو المكسب من شراء بسعر تفاضلي وقياسها: يجب على المنشأة المستحوذة أن تقيس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ.

يجب على المنشأة المستحوذة في تاريخ الاستحواذ ولكل عملية تجميع أعمال، أن تقيس مكونات الحصص غير المسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها، التي تُعدّ حصص ملكية حالية وتمنح حامليها الحق في حصة تناسبية في صافي أصول المنشأة في حالة التصفية إما ب:

أ- القيمة العادلة أو

ب- بالحصة التناسبية لأدوات الملكية الحالية في المبالغ المثبتة لصافي الأصول القابلة للتحديد في الأعمال المستحوذ عليها.

يجب أن تقاس جميع المكونات الأخرى للحصص غير المسيطرة بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ، ما لم تتطلب معايير المحاسبة الدولية أساساً آخر للقياس.

2-1-6- السياسات المتعلقة بالممتلكات والمصانع والمعدات

أولاً: القياس الأولي

وقد نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 16) في الفقرة (15) منه على أنه يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للاعتراف به مبدئياً بصفته أصلاً على أساس التكلفة.

كما نصت الفقرة (16) من المعيار نفسه على أن تكلفة عنصر الممتلكات والمصانع والمعدات تتألف من:

1. سعر شرائه بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الحسم.
2. أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة التشغيل جاهزاً للاستخدام المقصود كما قررت الإدارة، ومن أمثلة التكاليف المباشرة (تكلفة إعداد الموقع، وتكاليف الاستلام والمناولة الأولية، وتكاليف التحميل والتركيب).
3. التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند واسترداد الموقع الموجود فيه.

ثانياً: القياس اللاحق

نصت الفقرات من (29) إلى (41) من المعيار نفسه على أن قياس الأصول لاحقاً يجب أن يتمّ باستخدام أحد النموذجين الآتيين:

1. **نموذج التكلفة:** يتمثل بتسجيل الأصول بتكلفتها مطروحاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الانخفاض في قيمتها (إن وجدت).
2. **نموذج إعادة التقييم:** يتمثل بتسجبل الأصل بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك متراكم لاحق وأيّة خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة

ويجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كاف بحيث لا تختلف القيمة المرحلة بصورة مادية عن تلك التي يمكن تتحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية.

بحال اختيار نموذج إعادة التقييم يتم تعديل الأصل بإحدى الطريقتين:

1. إعادة احتساب مجمع الاستهلاك بضوء التغير في قيمة الأصل الجديدة على أن تكون القيمة المرحلة (القيمة الدفترية الجديدة) للأصل مساوية لمبلغ إعادة التقييم.
2. إلغاء مجمع الاستهلاك أو تخفيض قيمته بهدف زيادة القيمة المرحلة لتصبح مساوية لقيمة إعادة التقييم وهي الطريقة الأكثر استخداماً.

هذا ويمكن تحويل فائض إعادة التقييم الموجود في حقوق الملكية إلى الأرباح المحتجزة مباشرةً وذلك عندما يتحقق هذا الفائض بشكل كامل عند إخراج الأصل من الخدمة أو بيعه.

كما يمكن أن يحول جزئياً عن طريق استخدام المصرف للأصل وفي هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفرق بين الاستهلاك على أساس مبلغ إعادة التقييم المسجل للأصل وبين الاستهلاك بناءً على تكلفة الأصل الأساسية، وهذا ما يؤثر بدوره على ربح المصرف وربحيته.

ثالثاً: طرق الاستهلاك

تستهلك الممتلكات والأصول والتجهيزات بشكل منتظم استناداً إلى القيمة القابلة للاسهتلاك ويوزع الاستهلاك على العمر الإنتاجي للأصل ويتم الاعتراف به كمصروف في قائمة الدخل، **و**يتم اعتماد طريقة الاستهلاك المناسبة لأصل: القسط الثابت، الرصيد المتناقص، طريقة وحدات الإنتاج.

ولابد من مراجعة طريقة الاستهلاك بشكل سنوي لبيان مدى الاستفادة من منافعه الاقتصادية وقد يستوجب ذلك تغيير طريقة الاستهلاك.

وفيما يأتي شرحٌ لهذه الطرق:

1. **طريقة وحدات الإنتاج**

تفترض هذه الطريقة أن الاستهلاك اقتران للاستخدام أو للإنتاجية خلال عمر الأصل. وتعد المنشأة عمر الأصل شرطاً على كل من كمية المخرجات المتوفرة مثل الوحدات المنتجة، أو قياس المدخلات مثل عدد ساعات العمل، من الناحية النظرية يتم اعتماد تجميع التكاليف المناسبة على الوحدات المنتجة بدلاً من عدد الساعات، لكن في كثير من الأحيان لا يمكن قياس وحدات الإنتاج بسهولة، مثلاً، إن قياس المدخلات وهي عدد ساعات العمل في آلة عد النقود مثلاً، طريقة أكثر ملاءَمة من قياس المخرجات لحساب الاستهلاك لفترة محاسبية معينة[17].

قسط الاستهلاك = ((التكلفة – قيمة الخردة) × (إجمالي عدد الساعات الفعلية)) / إجمالي عدد الساعات المقدرة

17 Kieso, Donald E. et al. (2012). Intermediate Accounting. 14edition. Page 608.

2. طريقة القسط الثابت

ترى هذه الطريقة أن الاستهلاك يجب أن يكون بناءً على الوقت وليس بناءً على الاستخدام، وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في المنشآت بسبب بساطتها، هذه الطريقة أنسب من الناحية المفاهيمية غالباً، غير أنه عند تقادم عمر الأصل تنخفض الفائدة التي تقدمها، وهذا الانخفاض يكون ثابتاً من فترة لأخرى[18].

وتُنتقد هذه الطريقة لأنها تفترض أن الفائدة السنوية للأصل هي نفسها على مدى السنوات، وتفترض أيضاً أن حساب الأصلاح والصيانة هو نفسه في كل عام.

قسط الاستهلاك = (التكلفة التاريخية – قيمة الخردة) / العمر الإنتاجي للأصل

ووفقاً لهذه الطريقة تتحمل قائمة الدخل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية كما تنخفض تكلفة الأصل بشكل ثابت من فترة لأخرى مالم تحدث أيّة إضافات أو تتخلص من بعض الأصول[19].

3. طريقة القسط المتناقص

تفترض هذه الطريقة أن حساب الاستهلاك يكون مرتفعاً ثم يبدأ بالانخفاض في الفترات اللاحقة. ذلك لأن الأصل يكون أكثر إنتاجية في السنوات الأولى من السنوات اللاحقة، وغالباً ما يطلق على هذه الطريقة اسم الاستهلاك المعجل أو المتسارع. وتستخدم المنشآت أحد الأسلوبين الآتيين لحساب القسط المتناقص[20]:

أ- **طريقة مجموع أرقام السنوات:** تقوم هذه الطريقة على تخفيض دالة معدل الاستهلاك من خلال تخفيض دالة تكلفة الاستهلاك. بحيث يتم استخدام مجموع السنوات في المقام للمعادلة في كل فترة، ويكون في البسط عدد سنوات العمر الافتراضي المتبقية اعتباراً من بداية العام، ففي هذه الطريقة ينخفض البسط عاماً بعد عام بينما يبقى المقام ثابتاً، وبدوره يؤدي إلى انخفاض القيمة للاستهلاك. وفي نهاية عمر الأصل يجب أن يكون الرصيد المتبقي يساوي قيمة الخردة.

قسط الاستهلاك = (التكلفة التاريخية – قيمة الخردة) * عدد السنوات المتبقية للأصل / مجموع أرقام السنوات

مجموع أرقام السنوات = ((عدد السنوات التي يتوقع استهلاك الأصل خلالها) * (عدد السنوات التي يتوقع استهلاك الأصل خلالها +1)) / 2

ب- **طريقة الرصيد المتناقص المضاعف:** وتستخدم هذه الطريقة الاستهلاك كنسبة مئوية، وهذه النسبة تؤخذ كجزء من طريقة القسط الثابت. ويجب على الشركات أن تطبق معدلاً ثابتاً لانخفاض القيمة الدفترية في كل عام.

قسط الاستهلاك = نسبة الاستهلاك المضاعفة * القيمة الدفترية للأصل في بداية كل فترة

18 Kieso, Donald E. et al. (2012). Intermediate Accounting. 14edition. Page 610.

[19] يوسف، أحمد محمود. (1999). مرجع سبق ذكره. ص197.

20 Hock, Brain et all. (2014). CMA prepatory program, part 1, Voulume 1, Sixth edition. Page 79.

2-1-7- السياسات المتعلقة بالأصول غير الملموسة

وقد نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 38) على قواعد القياس الآتية:

أولاً: القياس الأولي:

- **شهرة المحل:** لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأيّة تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها، لأن النفقات المدفوعة للشهرة غير قابلة للتحديد ولا يجوز رسملتها. وكذلك الأمر بالنسبة للنفقات المتعلقة كلها مثل العلامات التجارية المولدة داخلياً.

- **مصاريف البحث:** يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث بصفتها مصروفاً يحمل فور حدوثه على بيان الدخل، حيث إنه ليس من الممكن إثبات وجود أصل سوف يولد منفعة اقتصادية مستقبلية.

- **مصاريف التطوير:** يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المنشأة على إظهار أو تحقيق:

أ- الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزا للبيع أو للاستخدام.

ب- نية المنشاة في إكمال الأصل وبيعه أو استخدامه .

ج- قدرة المنشأة على بيع الأصل أو استخدامه.

د- كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أو فوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً .

ه- قدرة المنشأة على قياس التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير بشكل يعتمد عليه.

ثانياً: القياس اللاحق

وينص معيار المحاسبة الدولي (IAS 38) على أنه بعد الاعتراف يجوز قياس الأصول المعنوية باستخدام: إما نموذج تكاليف، أو نموذج إعادة تقييم، لكن إذا تم استخدام نموذج إعادة التقييم تُعامَل جميع الأصول المندرجة ضمن فئة واحدة بشكل متماثل ما لم يوجد سوق نشطة لتلك الأصول.

في حالة استخدام نموذج إعادة تقييم يتم ترحيل الأصل المعنوي بقيمته العادلة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة اللاحقة، ويتم تحديد القيم العادلة من واقع سوق نشطة، وتتم إعادة تقيمها بانتظام كافٍ لضمان عدم اختلاف المبلغ المرحل في تاريخ الميزانية العمومية عن قيمته العادلة بشكل جوهري.

في استخدام نموذج إعادة التقييم فإنه في تاريخ إعادة التقييم إما أن يتم حذف الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة من التكلفة، ومن ثم تتم زيادة المبلغ الصافي إلى المبلغ المعاد تقيمه، أو يعاد بيانها بشكل متناسب مع إعادة بيان المبلغ المرحل الإجمالي بحيث يساوي المبلغ الصافي القيمة العادلة.

2-1-8- السياسات المتعلقة بالمدينين

توجد طريقتان لمعالجة الديون المعدومة هما[21]:

1. الطريقة المباشرة (طريقة الخصم)

تتجاهل هذه الطريقة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وهو أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

حساب المدينين طبقاً لهذه الطريقة لا يظهر في الميزانية بالقيمة الصافية المتوقع تحصيلها بل بالقيمة الإجمالية وبالتالي فهذه الطريقة تتجاهل أيضاً تبني مبدأ الحيطة والحذر وبالتالي فهذه الطريقة مرفوضة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

2. الطريقة غير المباشرة (طريقة تكوين المخصص)

بموجب هذه الطريقة تلجأ المنشأة في نهاية كل عام إلى عمل مخصص لمواجهة احتمال عدم تحصيل الديون في الفترات القادمة ويسمى بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي فإن المنشأة بعملها لهذا المخصص تكون قد احتاطت للخسائر المتوقعة من عدم تحصيل الديون التي نشأت في الفترة المالية الحالية في الفترات المالية الآتية.

تعتبر هذه الطريقة ملائمة في المنشآت التي تكون فيها نسبة الديون كبيرة وبالتالي الديون المشكوك فيها كذلك، وباستعمال هذه الطريقة يمكن تلافي عيوب الطريقة المباشرة لمعالجة الديون المعدومة، ويمكن استخدام أحد الأساليب الآتية من أجل تكوين المخصص:

- **التقدير على أساس نسبة مئوية من صافي الإيرادات الآجلة.**

تسمى هذه الطريقة بمدخل قائمة الدخل لأنه تم الاعتماد على رقم "صافي الإيرادات الآجلة".

- **التقدير على أساس نسبة مئوية من رصيد حساب المدينين في نهاية الفترة المالية.**

تسمى هذه الطريقة بمدخل الميزانية لأنها تعتمد على تقدير نسبة مئوية من رصيد حساب المدينين، وتستخدم هذه في الشركات التي مضى على تكوينها مدة طويلة ولديها خبرة مع مدينيها وحالتهم الائتمانيّة.

- **التقدير على أساس العمر الزمني للديون.**

وهذه الطريقة التي نص عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وهي من طرق مدخل الميزانية، لأنها تعتمد على رصيد المدينين في تحديد الديون المشوك في تحصيلها، وهنا يتم استخدام أعمار المدينون في تحديد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، بحيث تعتبر الديون القديمة ديوناً مشكوكاً في تحصيلها بنسبة أكبر من الديون التي نشأت حديثاً.ويتم ذلك بتحليل أعمار ذمم المدينين على حدة حسب الجدول الزمني للديون.

ويتطلب مجلس معايير المحاسبة المالية تقدير مخصص للديون المعدومة لأغراض التقارير المالية، وهناك ثلاث خطوات أساسية لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها[22]:

[21] Kieso, Donald E. et all. (2012). op. cit. Page 369.

[22] الهروط، علي. (2015). مرجع سبق ذكره. ص 56.

أ- تقوم المنشآت بتقدير المخصص للذمم المستحقة غير القابلة للتحصيل من خلال مطابقة المصاريف المقدرة مع الإيرادات في الفترة المحاسبية نفسها التي تسجل فيها الإيرادات.

ب- تسجل المنشآت التقديرات غير القابلة للتحصيل كدائن لحساب مصروف الديون المعدومة، ومدين لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، أي حساب مقابل حساب، وتتم تسوية القيود في نهاية كل فترة.

ج- عندما تشطب المنشأة حساباً معيناً، فإنها تجعل المخصص غير القابل للتحصيل فعليا دائناً لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتجعله مديناً لحساب الذمم المدينة.

2-1-9- السياسات المحاسبية المتعلقة بالتغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

وقد عرّف معيار المحاسبة الدولي (IAS 21) فروقات أسعار الصرف بأنها الفروقات الناتجة عن التقرير عن عدد وحدات العملة الأجنبية نفسها الواردة في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة.

وسيتم عرض التأثيرات الناتجة عن التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً لما يأتي:

أولاً: العملة الوظيفية:

وهي تلك العملة التي تولد بها المنشأة النقد عادة، وتدفع من خلالها، ولتحديد العملة الوظيفية يجب الأخذ بالاعتبارات الآتية:

أ- أن تؤثر العملة بشل رئيسٍ على أسعار البضائع، وتقديم الخدمات.

ب- أن تكون عملة الدولة المؤثرة على أسعار بيع السلع وتقديم الخدمات.

ج- أن تكون العملة المؤثرة على تكاليف العمل، والأجور، والمواد الخام، وغيرها من تكاليف تقديم السلع، والخدمات لدى المنشأة.

د- أن تكون هي العملة التي يتم بواسطتها تدفق النقد، وتوليد الأموال من الأنشطة التمويلية.

ه- أن تكون هي العملة التي يتم بها الاحتفاظ بالمبالغ المقبوضة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية.

ويجب على المنشأة التي تعد التقارير المالية تحديد العملة الوظيفية لعملياتها الأجنبية، من خلال تحديد المنشآت التابعة، والزميلة، والمشاريع المشتركة ذات العلاقة، وتحديد نسبة معاملاتها، وأهميتها النسبية، والتأثير المباشر للتدفقات النقدية من أنشطتها.

وتتم محاسبة التغيير في العملة الوظيفية بأثر مستقبلي، وليس بأثر رجعي، أي على اعتبار أنه تغيير في التقديرات المحاسبية، ويجب تطبيق التغيير في العملة الوظيفية من التاريخ الذي حدث به.

وتتم ترجمة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بالطرق الآتية:

1. تشمل المعاملات بالعملة الأجنبية العمليات التي تتم، أو تتطلب تسوية بعملة أجنبية، مثل شراء السلع والخدمات المحددة أسعارها بالعملة الأجنبية وبيعها، وعمليات الاقتراض والإقراض التي تتم بعملة أجنبية، وعمليات شراء الأصول أو تكبد التزامات محددة بعملة أجنبية.

2. ويجب إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية مبدئياً بسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة، ويمكن استخدام سعر تقريبي، على سبيل المثال من خلال استخدام متوسط السعر لفترة محددة، وفي حالة تذبذب أسعار الصرف بشكل كبير لا يمكن استخدام متوسط السعر.

كما يجب التقرير عن الأرصدة الواردة في القوائم المالية بتاريخ الميزانيات العمومية اللاحقة كما يأتي:

1. البنود النقدية بالعملة الأجنبية تترجم بسعر الإقفال الجاري بتاريخ الميزانية.
2. البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة.

ثانياً: الاعتراف بفروقات أسعار الصرف:

يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف التي تنشأ من البنود النقدية في بيان الدخل باستثناء تلك التي تشكل جزءاً من الاستثمار الصافي للمنشأة التي تعد التقارير بعملية أجنبية كالاستثمار في شركة تابعة، فيتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة ضمن عنصر منفصل في حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في الأرباح، والخسائر عند التصرف بالاستثمار الصافي، أي التخلص منه.

ويتم الاعتراف بفروقات الصرف التي تنشأ من البنود النقدية التي تشكل جزءاً من الاستثمار الصافي للمنشأة التي تعد التقارير في عملة أجنبية، في الأرباح والخسائر في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم.

ويتم الاعتراف أيضاً بربح الصرف الأجنبي أو خسارته في حقوق الملكية في حال تم الاعتراف بالربح، أو الخسارة من بند غير نقدي في حقوق الملكية مثل الممتلكات، والمصانع، والمعدات،.

ثالثاً: التحويل (الترجمة) إلى عملة العرض عند إعداد التقارير المالية:

ويقصد بالترجمة لعملة العرض: قيام المنشأة بعرض قوائمها المالية بعملة أخرى غير العملة الوظيفية، وقد تكون عملة العرض هي العملة المحلية للمنشأة أو عملة أخرى، وتتم الترجمة بالطرق الآتية:

يمكن للمنشأة أن تعرض قوائمها المالية لأيّة عملة، وإذا كانت عملية العرض تختلف عن العملة الوظيفية يتم تحويل قوائمها المالية إلى عملة العرض.

إذا لم تكن القوائم المالية للمنشأة بالعملة الوظيفية بسبب التّضخّم المفرط للاقتصاد، يتم تحويل القوائم المالية للمنشأة إلى السنة الحالية، والفترات المقارنة بعملة العرض، مع الاعتراف بكلفة فروقات الصرف في بند منفصل من حقوق الملكية كما يأتي:

– الأصول والالتزامات بما فيها من شهرة تنشأ عن الشراء، أو أيّة تعديلات للقيمة، تحسب بسعر الإقفال بتاريخ الميزانية العمومية.

– بنود قائمة الدخل بما فيها من إيرادات ومصاريف وغيرها، تحسب بأسعار الصرف بتاريخ حدوث المعاملة، ويجوز استخدام متوسط الأسعار إذا لم يكن هناك تقلبٌ كبيرٌ في أسعار الصرف، وفي حالة الترجمة إلى عملة العرض لمنشأة عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد عالي التضخم، يتم تحويل جميع المبالغ من أصول، والتزامات، وبنود حقوق الملكية، والدخل والمصاريف، بسعر صرف الإقفال الفوري بتاريخ الميزانية، باستثناء تحويل المبالغ إلى عملة اقتصاد ليست ذات تضخم عالٍ.

رابعاً: ترجمة العملية الأجنبية:

عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمنشأة، وشركاتها التابعة والزميلة، ومشاريعها المشتركة، يجب تحويل القوائم المالية إلى عملة العرض، ويتم الاعتراف في القوائم المالية الموحدة للمنشأة المعدة للتقارير بفروقات الترجمة للبنود التي تمثل العمليات المتبادلة بين المنشآت ضمن المجموعة الواحدة.

عند وجود فروقات أسعار صرف في القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم، ناتجة عن الأرباح المدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الشركة الأم، يتم الاعتراف بها أيضاً في الأرباح والخسائر الموحدة.

وتعد مشكلة فروقات الصرف التي تنشأ عن الترجمة، من أهم المشكلات المحاسبية التي تظهر في حالة ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية، حيث إن سعر الصرف المستخدم في كل طريقة من الطرق المشار إليها بالإضافة إلى الطريقة المستخدمة سيؤثر في قيمة مكاسب الترجمة وخسائرها من جهة، كما سيؤثر أيضاً فيما إذا كانت هذه الفروقات ستعالج بصفتها بنداً من بنود قائمة الدخل، أو بصفتها بنداً من بنود حقوق الملكية.

لذا يمكن استغلال البدائل المتاحة للترجمة أيضاً، من قبل الإدارة في المنشأة في مجال إدارة الأرباح، ففي حال الفروقات التي تنشأ عن معاملات، أو صفقات تتم بالعملة الأجنبية يقتضي المعيار المحاسبي رقم (IAS 21) أنه تجب معالجتها كبند من بنود قائمة الدخل إما بصفتها أرباحاً أو خسائر، أما بالنسبة للفروقات التي تنشأ عن ترجمة القوائم المالية فيتوجب معالجتها ضمن حقوق الملكية في الميزانية العمومية.

2-1-10- السياسات المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 15) هو أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحأصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خطوات خمس:

الخطوة الأولى: تحديد العقود المبرمة مع العميل.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة.

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما تقوم المنشأة بالوفاء بالتزامات الأداء.

وبموجب المعيار تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما.

والملاحظ بأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 15) جاء ليقدم نموذجاً وحيداً للاعتراف بالإيراد كما نص على إرشادات موسعة حول حالات مختلفة تؤثر على الاعتراف بالإيراد في حين انطوت معايير المحاسبة الدولية (IAS 18) و(IAS 11) على نماذج منفصلة للاعتراف بالإيراد الخاص

ببيع السلع والخدمات وكذلك عقود الإنشاء ولم تحتوِ على إرشادات واضحة حول بعض الحالات التي تؤثر على الاعتراف بالإيراد.

2-1-11- السياسات المتعلقة بالاستثمار في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة

وقد نص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 10) على التعريفات الآتية:

- المنشأة الأم: هي منشأة تسيطر على واحدة من المنشآت أو أكثر.
- المجموعة: منشأة أم ومنشآت تابعة لها.
- المنشأة الاستثمارية: هي منشأة:

أ- تحصل على الأموال من مستثمر واحد أو أكثر لغرض تزويد المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار.

ب- تلتزم تجاه المستثمرين فيها بأن يكون الغرض من أعمالها أن تستثمر الأموال لأجل العوائد من المكاسب الرأسمالية وحدها، أو من دخل الاستثمار، أو من كليهما.

ج- تقيس أداء استثماراتها كلّها تقريباً على أساس القيمة العادلة وتقوّمها.

- السلطة: هي الحقوق القائمة التي تمنح القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
- القوائم المالية الموحدة: القوائم المالية لمجموعة تُعرض فيها الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والدخل، والمصروفات والتدفّقات النقدية للمنشأة الأم والمنشآت التابعة لها على أنهم وحدة اقتصادية واحدة.

كما ورد في معيار المحاسبة الدولي (IAS 28) التعريفات الآتية:

- المنشأة الزميلة: هي منشأة يكون للمنشأة المستثمِرة تأثيرٌ مهم عليها.
- طريقة حقوق الملكية: هي طريقة محاسبية يُثبت بموجبها الاستثمار بشكل أولي بالتكلفة، ويُعدل بعد ذلك للتغير في حصة المنشأة المستثمِرة في صافي أصول المنشأة المُستثمر فيها بعد الاستحواذ. ويتضمن ربح المنشأة المستثمِرة حصتها في ربح المنشأة المستثمر فيها أو خسارتها، ويتضمن الدخل الشامل الآخر للمنشأة المستثمِرة نصيبها من الدخل الشامل الآخر للمنشأة المستثمَر فيها.
- التأثير المهم: هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمَر فيها، ولكنه ليس سيطرةً أو سيطرةً مشتركةً على تلك السياسات.

وقد نصت الفقرتان (6) و(7) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 10) على أنه تسيطر منشأة مستثمرة على أعمال مُستثمَر فيها عندما تكون مُعرضة إلى، أو يكون لديها حقوق في عوائد متقلبة من ارتباطها بالأعمال المُستثمَر فيها، ولديها القدرة على التأثير في العوائد من خلال سلطتها على الأعمال المُستثمَر فيها.

وبالتالي، تسيطر المنشأة المستثمرة على الأعمال المُستثمر فيها عندما، يكون لدى المنشأة المستثمرة جميع ما يأتي:

أ- سلطة على الأعمال المُستثمر فيها.

ب- تعرُّض إلى، أو لديها حقوق في عوائد متقلبة من ارتباطها بالأعمال المُستثمر فيها.

ت-القدرة على استخدام سلطتها على الأعمال المُستثمر فيها للتأثير على مبلغ عوائد المنشأة المستثمرة.

هذا ونصت الفرة (19) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 10) على أنه يجب على المنشأة الأم أن تعد قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة.

كما نصت الفقرة (10) من معيار المحاسبة الدولي (IAS 27) أنه عندما تعد المنشأة قوائم مالية منفصلة، فإنه يجب عليها أن تحاسب عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة إما بالتكلفة أو بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) أو باستخدام طريقة حقوق الملكية كما هي مبينة في معيار المحاسبة الدولي (IAS 28). كما يجب على المنشأة أن تطبق المحاسبة نفسها عن كل صنف من الاستثمارات.

وبالنسبة للاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بالتكلفة أو طريقة حقوق الملكية فإنه يجب أن تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 5) عندما تُصنف على أنها مُحتفظ بها للبيع أو للتوزيع، أو عندما تُدرج ضمن مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع أو للتوزيع، وفي مثل هذه الظروف فإنه لا يتم تغيير قياس الاستثمارات المحاسب عنها للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9).

كما نصت الفقرة (11) من معيار المحاسبة الدولي (IAS 27) عندما تختار المنشأة، وفقاً للفقرة 18 من معيار المحاسبة الدولي (IAS 28) المُعدل في 2011، أن تقيس استثماراتها في منشآت زميلة أو مشروعات مشتركة بالقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)؛ فإنه يجب عليها أيضاً أن تحاسب عن تلك الاستثمارات بالطريقة نفسها في قوائمها المالية المنفصلة.

2-1-12- السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) من قبل مجلس المعايير الدولية، ليكون بديلاً لأكثر المعايير جدلاً وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 39) حيث يعرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) ثلاثة متطلبات جديدة هي:

1. تصنيف الأدوات المالية والالتزامات المالية وقياسها.
2. انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة.
3. التحوط الحاسبي.

وفي ما يتعلق بالقياس، فوفق هذا المعيار تقاس الأدوات المالية أولياً بالقيمة العادلة منقوصاً منها تكاليف العملية، خلا حالات خاصة تتطلب طرق قياس أخرى مختلفة عن القيمة العادلة.

حيث يقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) جميع الأصول المالية التي عالجها معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى قسمين من حيث طرق القياس، انطلاقاً من كونها مصنفة ومعترف بها من قبل وقت هذا التقسيم:

أ- أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة.

ب- أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

الأصول المالية والمتمثلة في الأدوات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق غير معنيين بالمقصود من الأدوات المالية حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

وفي سعي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) لتصنيف الأصول المالية فإنه يتيح من خلال ما نص عليه في الفقرات من (4.1.1) إلى (4.1.5) الخيارات الآتية:

– يجب على المنشأة أن تصنف الأصول المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، على أساس كل من:

أ– نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

ب–خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

بحيث يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المُستنفدة إذا تم استيفاء كل من الشرطين الآتيين:

أ– يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفّقات النقدية التعاقدية.

ب–ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد دفعات من المبلغ الأصلي فقط والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

وبحيث يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين الآتيين:

أ– يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفّقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

ب–ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد دفعات من المبلغ الأصلي فقط والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

وبالرغم مما سبق فإنه يمكن للمنشأة، عند الإثبات الأولي، أن تختار بشكل لا رجعة فيه أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا كان القيام بذلك يزيل بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات الذي ينشأ خلاف ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة أو يقلّصه.

أولاً: أهم التعديلات التي قدمها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39).

يمكن تحديد أهم التعديلات التي قدمها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS39) بالآتي[23]:

1. التحول إلى المبادئ بدلاً من القواعد في العديد من متطلبات المعيار، حيث ركز على تأسيس مبادئ للتقرير المالي عن الأصول والالتزامات المالية التي يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية، بينما كان هدف معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39): وضع أسس للاعتراف وقياس الأصول والالتزامات، وكذلك بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية.
2. فصل المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية عن تلك المتعلقة بالالتزامات المالية.
3. ربط المعيار بين تصنيف الأدوات المالية وطرق قياسها.
4. استخدم المعيار طريقتين فقط للقياس المحاسبي وهما طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة المطفأة بعد أن كانت طرق القياس تشمل التكلفة لبعض أدوات حق الملكية.
5. يعكس المعيار توجهاً واضحاً نحو تطبيق القيمة العادلة حيث اعتبرها الأساس في القياس أما القياس بالتكلفة المطفأة فيعد استثناء حتى لو توافرت الشروط اللازمة لتطبيقه.
6. أعطى المعيار المنشأة الحق في القياس بالقيمة العادلة حتى لو توافرت متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة.
7. أدخل المعيار تعديلات جوهرية على عملية إعادة التصنيف لتكون واضحة عند التطبيق كما ربطها بأسس التصنيف عند الاعتراف الأولي نفسها، بعد أن كانت غامضة في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39).

كما يمكن توضيح الفروقات الآتية[24]:

أ- خسارة انخفاض القيمة:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39) تقييم خسارة انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل كما يتم الاعتراف بأرباح استعادة خسائر الانخفاض في قائمة الدخل باستثناء أدوات حقوق الملكية حيث لايتم الاعتراف بها إلا عند البيع الفعلي.

بينما نص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) على أن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لاختبار انخفاض القيمة هي الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة كما يمكن عكس جميع خسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل.

---

[23] أبو الخير، مدثر طه. (2013). التطورات الحديثة في معايير المحاسبة الدولية. كلية التجارة، جامعة طنطا. ص 6.

[24] عوض، آمال محمد. (2013). تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مجلة المحاسبة والمراجعة لأتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف. ص 170.

ب- **العقود المركبة:**

يتم قياسها من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39) بعدة طرق:

1. بعضها يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
2. بعضها يفصل العقد إلى جزأين يقاس أحداهما (المشتقات الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة، أو بصفته عقداً تنفيذياً باستخدام محاسبة الاستحقاق.
3. فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد، أو على أساس التقسيم إلى جزأين وفقاً لاختيار الإدارة.

أما فيما يخص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) فإنه ينطبق على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي بحيث:

1. لا يتم فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي.
2. يتم تصنيف هذه العقود بمجملها وفقاً لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى.
3. لا يوجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلفة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن إلتزام أو بند غير مالي.

ج- **الأدوات المالية التي ليس لها سعر سوقي:**

يتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39) استثناء من قواعد القياس فيما يخص أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سوق (المشتقات المرتبطة بهذه الأدوات التي يجب تسويقها من خلال تسليم هذه الأدوات) كالاستثمار في شركة غير مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، يتم قياس هذه الأصول بالتكلفة.

أما وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) فيجب أن يتم قياس جميع الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة.

2-1-13- أهم التقديرات المحاسبية

وقد نص معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) في الفقرة (32) منه إلى أنه ونتيجة للشكوك الموروثة في الأنشطة التجارية؛ لا يمكن قياس العديد من البيانات المالية بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط، ومن أمثلة التقديرات:

1. الديون المعدومة.
2. تقادم المخزون.
3. القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية.
4. العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصول المستهلكة.
5. التزامات الضمان.

وينص معيار التدقيق الدولي (ISA 540) في الفقرة (2) على أنه تختلف درجة شكوك التقدير بالاستناد إلى طبيعة التقدير المحاسبي، والحد الذي توجد عنده طريقة أو نموذج مقبول عموماً مستخدم لإعداد التقدير المحاسبي، والطابع الذاتي للافتراضات المستخدمة في إعداد التقدير المحاسبي. وفي بعض الحالات، ربمّا تكون شكوك التقدير المرتبطة بالتقدير المحاسبي كثيرة جداً بحيث لا يتم تحقيق معايير الاعتراف في إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به ولا يمكن إعداد التقدير المحاسبي.

وتنطوي بعض التقديرات المحاسبية على شكوك متدنية نسبياً وقد تؤدي إلى مخاطر أقل للأخطاء الجوهرية، مثل:

1. التقديرات المحاسبية الناشئة في المنشآت التي تشترك في أنشطة عمل معقدة.
2. التقديرات المحاسبية التي يتم إعدادها وتحديثها عادة لأنها ترتبط بمعاملات روتينية.
3. التقديرات المحاسبية المشتقة من بيانات متوفرة بسهولة، مثل البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة الصادرة أو أسعار صرف الأوراق المالية المتبادلة. ويشار إلى مثل هذه البيانات أحياناً بالبيانات الجديرة بالملاحظة في سياق تقدير محاسبي للقيمة العادلة.
4. التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة: حيث إن طريقة القياس المحددة بموجب إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به بسيطة وسهلة التطبيق على الأصل أو الالتزام الذي يقتضي القياس بالقيمة العادلة.
5. التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة حيث إن النموذج المستخدم لقياس التقدير المحاسبي معروف أو مقبول عموماً، شريطة أن تكون الافتراضات أو المدخلات الخاصة بالنموذج جديرة بالملاحظة.
6. فيما يتعلق ببعض التقديرات المحاسبية، ربمّا تكون هناك شكوك مرتفعة نسبياً، ولا سيّما عندما تكون قائمة على افتراضات هامة، ومثال ذلك ما يأتي:
   1. التقدير المحاسبي المتعلق بنتيجة المقاضاة.
   2. التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المتداولة بين العامة.
   3. التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة يستخدم بشأنها نموذج متخصص متطور على مستوى المنشأة أو هناك افتراضات ومدخلات بشأنها لا يمكن ملاحظتها في السوق.

تقوم إدارات المصارف باستعمال احكام وتقديرات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات معتمدةً على عامل الخبرة ومجموعة من العوامل والمؤشرات الأخرى ذات الصلة، وتتم مراجعة هذه التقديرات بشكل دوري من فترة مالية إلى أخرى، وبالعودة إلى البيانات المالية المنشورة للمصارف التجارية التقليدية الخاصة خلال فترة الدراسة، تم استخلاص مجموعة من أهم السياسات والأحكام والتقديرات المحاسبية التي تستخدمها إدارات هذه المصارف لدى إعداد بياناتاها المالية نورد منها ما يأتي:

أ- مبدأ الاستمرارية:

تقوم إدارات جميع المصارف المدروسة بتقدير مدى قدرة المصرف على الاستمرارية في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك بحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) معتمدة بذلك على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية وقد وجدت هذه الإدارات أن مصارفها امتلكت الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور.

ب- القيمة العادلة للأدوات المالية:

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة تتضمن استخدام نماذج التسعير، حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق وفي حال تعذر ذلك، فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

ومن أجل إظهار كيفية الحصول على القيمة العادلة للأدوات المالية فإننا نقوم بتصنيف هذه الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13):

1. **المستوى الأول:** المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
2. **المستوى الثاني:** المعطيات المستخدمة في التقييم هي معطيات مستمدة من سوق نشطة بخلاف الأسعار المتداولة في المستوى الأول سواء تمّت ملاحظتها بشكل مباشر أم غير مباشر.
3. **المستوى الثالث:** يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة، أي أنه يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

وتقوم المصارف بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.

تقوم المصارف بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، ويحدد فيما إذا كانت هناك أيّة تحولات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

ونظراً لكون كافة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المملوكة من قبل المصارف خلال فترة الدراسة، كانت قد أدرجت وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) في المستويين الأول والثاني فقد تم استثناءها من هذه الدراسة نظراً لعدم ممارسة الإدارة لأي تقدير فيها.

ج- الأعمار الإنتاجية للأصول:

تقوم إدارات المصارف المدروسة دورياً بمراجعة الأعمال الإنتاجية للأصول الثابتة والمعنوية لتقدير ما إذا كانت هناك أيّة مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة لها.

يتم تحديد هذا التقدير بعد أن يؤخذ في عين الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل، وطبيعة التآكل، والتقادم الفني والتجاري.

بحيث يتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

د- تدني قيمة التسهيلات الائتمانية:

تقوم المصارف بمراجعة التسهيلات الائتمانية بشكل ربع سنوي وتقدير كفاية المؤونة المسجلة في بيان الدخل بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ التدفّقات النقدية المستقبلية وفتراتها، وفي سبيل تقدير التدفّقات النقدية المستقبلية تقوم المصارف باجتهادات حول وضع المدين المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع الحصول عليها.

إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسٍ على فرضيات متعددة وعوامل لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، والنتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات نتيجةً للتغيرات الناجمة عن أوضاع تلك التقديرات في المستقبل وظروفها، بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم القروض والسلف الهامة بشكل منفرد، تقوم المصارف بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي بتجميع القروض والسلف ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

يتكون صافي التسهيلات الائتمانيّة المباشرة: من إجمالي التسهيلات التسهيلات الائتمانيّة المباشرة مطروحاً منه مخصص التدني والفوائد المعلقة.

ه- التدني في قيم الاستثمارات في أسهم وحصص متوفرة للبيع:

يعتبر المصرف أن هناك تدنيّاً في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع عند حصول تدنٍّ هام أو مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة عن تكلفتها التاريخية، بناءً على تقديرات إدارات المصارف وأحكامها المتخذة ضمن مجموعة من العوامل التي تتعلق بتقييم الحساسية العادية لأسعار الأسهم.

والجدير بالذكر أن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتوفرة للبيع، ونظراً لأن جميع مصروفات التدني في قيم الاستثمارات في أسهم وحصص متوفرة للبيع كانت ضمن المستويين الأول والثاني وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) فقد تم استثناءها من هذه الدراسة نظراً لعدم ممارسة الإدارة لأي تقدير فيها.

ويحسب التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع في تاريخ إعداد القوائم المالية عن طريق المعادلة الآتية:

التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع =

التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع في بداية المدة

- التغير في الموجودات الضريبية المؤجلة
+ التغير في المطلوبات الضريبية المؤجلة
- خسائر غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
+ أرباح غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
+ خسائر محققة ناتجة عن بيع الموجودات المالية المتوفرة للبيع
- أرباح محققة ناتجة عن بيع الموجودات المالية المتوفرة للبيع

و- التدني في قيمة الموجودات غير المالية:

تقوم المصارف دورياً بتقدير القيم الاستردادية للأصول غير المالية بمراجعة القيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها، باعتقاد إدارات المصارف المدروسة جميعها لا توجد أيّة مؤشرات تدعو لتكوين مؤونات تدنٍّ إضافية.

ز- المخصصات المتنوعة:

تعمل المصارف في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصراً عالياً من مخاطر التقاضي متأصلاً في عملياتها. ونتيجة لذلك، تكون المصارف طرفاً في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للمصرف.

عندما يمكن للمصرف القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، وتعتبر هذه التدفّقات محتملة، تسجل المصارف مخصصات للقضية. عندما تعتبر المصارف أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيدٍ، أو محتملٍ، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات محتملة، ونظرا لعدم التيقن من التقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، تأخذ المجموعة في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. تقوم المجموعة بتقديرات هامة لتصل لاستنتاج في هذا الخصوص. وتقسم بشكل رئيسٍ إلى:

1. مخصص مركز القطع التشغيلي.
2. مخصص غرامات ضريبية.
3. مخصصات مقابل أعباء محتملة (وتمثل مؤونات تتعلق بالخسائر المحتملة مقابل الموجودات النقدية للمصارف في فروعه المغلقة).
4. مخصصات أخرى.

2-1-14- الآليات المتخذة من قبل المشرع السوري للتعامل مع التقديرات المحاسبية في المصارف

تقوم المصارف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك بحسب تعليمات مجلس النقد والتسليف، لاسيّما القرار رقم (597/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، المعدل بالقرارات رقم (650/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، والقرار رقم (902/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012، والقرار رقم (1079/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014، والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها وفقاً لما يأتي:

أ- الديون المنتجة:

1. ديون متدنية المخاطر
2. ديون عادية – مقبولة المخاطر
3. ديون عادية – تتطلب اهتماماً خاصاً

ب- الديون غير المنتجة:

1. الديون دون المستوى العادي المقبول
2. الديون مشكوك بتحصيلها
3. الديون الرديئة

أولاً: تقييم انخفاض قيمة القروض

وفقاً للمادة (2) من القرار رقم (902/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012، إن المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة القروض هي مضي 180 يوماً فأكثر على أي مما يأتي:

1. استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.
2. جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.
3. التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة 10 % أو أكثر.
4. الحسابات الجارية تحت الطلب المكشوفة (دائن صدفة مدين).
5. قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء، التي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
6. التسهيلات الائتمانيّة غير المجددة.

ويراعى التصنيف حسب الجدول الآتي:

الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
ديون دون المستوى	(180) يوم إلى (269) يوم
ديون مشكوك في تحصيلها	(270) يوم إلى (449) يوم
ديون رديئة	(450) يوم فأكثر

ووفقاً للمادة (3) من القرار نفسه فإنه يجب تكوين مخصص تدنٍّ للديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً بنسبة 2% من جزء الديون، بعد استبعاد ما يأتي:

1. جزء الديون متدني المخاطر وفق ما هو محدد في البند (أ) من الفقرة (1) من المادة الأولى من التعليمات المرفقة بالقرار رقم (597/ م ن/ ب4) وتعديلاته.
2. جزء الديون المغطى بضمانات مقبولة: وفق ما هو محدد من المادة الرابعة من التعليمات المرفقة بالقرار رقم (597/ م ن/ ب4) والمادة الخامسة من القرار رقم (650/ م ن/ ب4).

ثانياً: المخصص مقابل الديون المنتجة

وقد نصت المادة (2) من القرار رقم (597/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 على ما يأتي:

يجب تكوين مخصص تدنٍّ بنسبة 2 % من جزء الديون العادية المباشرة الممنوحة بضمانات شخصية أو من دون ضمانة.

يجب تكوين مخصص تدنٍ للديون التي تتطلب اهتماما خاصا كما يأتي:

3 % من جزء الديون الممنوحة بضمانة شخصية أو من دون ضمانة.

2 % من جزء الديون التي تتطلب اهتماما خاصا المغطى بضمانات مقبولة.

ثالثاً: المخصص مقابل الديون غير المنتجة

وفقاً للمادة (4) من القرار رقم (902/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012، يجب تكوين مخصص تدنٍّ للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة (إن وجدت) وفقاً لما يأتي:

1. الجزء من الديون غير المغطى بضمانات مقبولة:

   20 % من الديون دون المستوى.

   50 % من الديون المشكوك في تحصيلها.

   100 % من الديون الرديئة.

2. الجزء من الديون المغطى بضمانات مقبولة:

أ- التأمينات النقدية: لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب- العقارات: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور أربع سنوات على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدنٍّ على قيمة الجزء المغطى بكامله بضمان مقبول على مدار (4) سنوات وبنسبة (25 %) سنوياً.

ج- الأوراق المالية: يتم تكوين مخصص تدنٍّ على قيمة الجزء المغطى بكامله بضمان مقبول على مدار (3) سنوات (منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة) وبنسبة متساوية سنوياً.

د- السيارات والآليات والمعدات: يتم تكوين مخصص تدنٍّ على قيمة الجزء المغطى بكامله بضمان مقبول على مدار سنتين (منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة) وبنسبة (50 %) سنوياً.

كما نص القرار على أنه يتوجب على المصارف الاحتفاظ بالمخصصات المكونة سابقاً والفائضة عن الحد الأدنى الواجب تكوينه بحسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/ م ن/ ب4) بحيث لا يحق للمصرف استرداد هذه المخصصات، كما لا يحق له استخدامها لتكوين مخصصات جديدة إلا في حال تسديد الدين المرتبط به.

رابعاً: الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم (3/100/369) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم (1/100/952) الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10 % من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. يحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً 25 % من رأسمال المصرف.

كما حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 الاحتياطي الخاص بمعدل 10 % من صافي الأرباح قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي الخاص حتى بلوغه 100 % من رأس المال.

وقد تم تعريف الأرباح الصافية حسب المادة 200 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 بأنها تشكل الفارق بين مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات والاستهلاك قبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل على الأرباح.

خامساً: احتياطي عام مخاطر تمويل

بناءً على أحكام القرار رقم (650/ م ن/ ب4) تاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/ م ن/ ب4) تاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصارف في حال تحقيق أرباح في نهاية العام حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل يحتسب كالآتي:

1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة

0.5 % من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة

0.5 % إضافية من جزء التسهيلات الائتمانيّة المنتجة (العادية والتي تتطلب اهتماماً خاصاً) المباشرة الممنوحة بضمانة شخصية أو من دون ضمانة.

ووفقاً لأحكام المادة (7) من القرار رقم (902/ م ن/ ب4) فإنه يُعلّق العمل بهذه الفقرة لحين انتهاء المدة المحددة لنفاذ هذا القرار، وبالتالي فقد تم استثناء تأثيرها لعدم حدوث أي تغير في قيمتها خلال فترة الدراسة.

سادساً: مؤونة مركز القطع التشغيلي

يتم احتساب مؤونة مركز القطع التشغيلي بناءً على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362 / م ن/ ب1) الصادر بتاريخ 4 شباط 2008، والمعدل بالقرار 1409 /م ن/ ب 4 الصادر بتاريخ 24 تموز 2016، حيث يتوجب على المصارف العاملة في سورية أن تحجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

والجدير بالذكر أن البيانات المالية للمصارف تحتوى على كم هائل من السياسات والتقديرات المحاسبية التي لا سبيل لحصرها، كما أن القرارات والتشريعات والقوانين في الجمهورية العربية السورية مليئة بالعديد من الضوابط والأحكام الناظمة لعمل المصارف والتي لا يتسنى للباحث الحديث عنها جميعاً، ولكن تمت في هذه الدراسة تسليط الضوءعلى مجموعة من السياسات والتقديرات المحاسبية الأكثر أهميةً وتأثيراً على ربحية المصارف الخاصة السورية.

المبحث الثاني: ربحية المصارف الخاصة السورية

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في أيّة دولة، وذلك من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات المتنوعة المتمثلة في الوساطة المالية، وإدارة المخاطر الائتمانيّة وغيرها من الخدمات، التي تساهم بشكل فعّال في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، لذلك فإن سلامة القطاع المصرفي واستقراره يؤثر بشكل إيجابي على سلامة الاقتصادات المحلية واستقرارها [25].

2-2-1- مفاهيم مرتبطة بالدخل

بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم الدخل إلا أنه ما زال هناك اختلاف بين المهتمين بمهنة المحاسبة حول تقديم تعريف واضح ومحدد لمفهوم الدخل، ويتجلى ذلك بوضوح بوجود تداخل بين عدة مصطلحات ربّما يظنّ بعضهم أن لها معنىً واحداً إلا أن لها معانيَ مختلفة وبالتالي فإنه قبل الخوض في خضم الربحية علينا أولاً أن نميز بين المفاهيم الآتية:

- **الدخل (Income):** وقد عرّفه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 15) على أنه زيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية التي تتمثل في التدفّقات النقدية الداخلة إلى المنشأة أو الزيادة في أصولها، أو النقص في التزاماتها التي ينتج عنها زيادة حقوق الملكية بخلاف الزيادة الناتجة عن مساهمات الشركاء في الملكية.

ويضم الدخل كلاً من:

- **الإيراد (Revenue):** هو ذلك الدخل الذي ينشأ خلال الفترة المحاسبية نتيجة للأنشطة العادية للمنشأة.

- **المكسب (Gain)**: لم يرد ضمن المعيار تعريف للمكسب، ولكن يمكن القول إنه أي دخل لا يمكن تصنيفه على أنه إيراد، وبالتالي فهو يمثل الدخل الناتج عن أحداث أو عمليات تختلف بدرجة كبيرة عن الأنشطة العادية للمنشأة ولا ترتبط مباشرةً بالعمليات الأساسية للمنشأة (مثل المكاسب الناتجة عن بيع أصول ثابتة).

- **الربح (Profit):** وقد عرّفه معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) على أنه إجمالي الدخل (Income) مطروحاً منه المصروفات (Expenses) باستثناء مكونات الدخل الشامل الآخر.

- **إجمالي الدخل الشامل (The comprehensive Income)** : وقد عرّفه معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) على أنه التغير في حقوق الملكية الناتج عن التغييرات والأحداث الأخرى عدا تلك التغييرات الناتجة عن المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين.

---

[25] شهاب الدين، ابتسام السيد. (2016). الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص 16.

أي أن إجمالي الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يشمل مكونات الأرباح والخسائر كافة بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر، وتشمل مكونات الدخل الشامل الآخر بنود الدخل والمصروف، بما فيها تعديلات إعادة التصنيف غير المعترف بها في الربح أو الخسارة كما تقتضيه أو تجيزه المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية وتشمل:

1. التغيرات في فائض إعادة التقييم.
2. عمليات إعادة قياسات خطط المنافع المحددة.
3. المكاسب والخسائر الناتجة عن تحويل البيانات المالية الخاصة بالعملات الأجنبية.
4. الأرباح والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
5. الجزء الفعال من الأرباح والخسائر من أدوات التحوط في التحوط النقدي، والأرباح والخسائر من أدوات التحوط التي تحوط الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
6. بالنسبة للالتزامات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبلغ التغيير قي القيمة العادلة الذي يعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتّمان الخاصة بالالتزام.
7. التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند فصل القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتحديد التغيرات في القيمة الجوهرية كأداة تحوط.
8. التغيرات في قيمة العناصر الآجلة في العقود الآجلة عند فصل العنصر الأجل والعنصر الفوري في عقد آجل وتحديد التغيرات في العنصر الفوري كأداة تحوط فقط، والتغيرات في فروقات أسعار العملات الأجنبية لأداة مالية عند استثنائها من تحديد تلك الأداة المالية بصفتها أداة تحوط.

وبينما لم تفرق معايير المحاسبة الدولية بشكل واضح بين مفهومي "الربح" و"الدخل" إلا أنه يمكن التفريق بينهما وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية بناءً على المعادلات الآتية:

الربح = الإيرادات – المصاريف

الدخل = الإيرادات – المصاريف + المكاسب – الخسائر

الدخل = الربح + المكاسب – الخسائر

أي أن الربح (Profit) وفقاً للمعايير الأمريكية يتضمن فقط دخل النشاط التشغيلي الذي يرتبط بالنشاط العادي الرئيسي أو الطبيعي للمنشأة ويتسم بالتكرار، أما الدخل فهو يشمل أيضاً البنود غير العادية وغير المتكررة.

2-2-2- مفهوم الربحية

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد هدفاً للمنشأة، ومقياساً للحكم كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والإيرادات أو من خلال

العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، علماً أن المقصود بالاستثمار هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية[26].

هذا وتعمل المنشأة على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما[27]:

1. **قرار الاستثمار:** ويتعلّق بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصارف على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.
2. **قرار التمويل:** ويتعلّق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكّل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

2-2-3- الفرق بين مفهومي الربح والربحية

في بعض الأوقات يتم استخدام مصطلحي الربح والربحية بشكل مترادف ولكن واقع الأمر يبين أن هناك فرق بين المصطلحين؛ فالربح مفهوم يمكن التعبير عنه بشكل مطلق، أما الربحية فهي مفهوم نسبي يشير إلى نسبة الربح من الإيرادات. وتساعد الربحية في بيان مدى كفاءة الشركة في استثمار أموالها وقدرتها على توليد الأرباح، وفي الحقيقية فإن الربح والربحية لا يختلفان من حيث المفهوم وحده، بل يختلفان أيضاً من حيث كونُهما مؤشرين مختلفين للكفاءة المالية والتشغيلية للمنشأة؛ أي أننا لايمكن أن نجزم بشكل نهائي بمجرد حصولنا على ربح معين على كفاءة المنشأة، وعلى العكس يمكن أن تكون المنشأة كفوءة على الرّغم من عدم تحقيقها للأرباح المطلوبة[28].

يمكن تعريف الربح في المصرف التجاري بأنه قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، أي أنه الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين) باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع، وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانيّة متمثلة بالفوائد المقبوضة[29] .

---

[26] أبو زعيتر، باسل رجب. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة. ص73.

[27] محمد، علي محمود. (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول. ص543.

[28] Trivedi, Shilpa, (2010). An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat. thesis PhD, Saurashtra University, page 236.

[29] أبو زعيتر، باسل رجب. (2006). مرجع سبق ذكره. ص71.

كما يمكن تعريف الربحية في المصرف بأنها قدرة المصرف على منح المستثمرين عائداً على استثماراتهم[30].

وتعمد المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكَّل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، إذ إنَّها تسعى لتوظيف ما يزيد من أموالها على الاحتياجات الأولية والثانوية في مجالات الإقراض، وألا توجه من أموالها نحو الاستثمار إلا ما يفيض عن حاجات الإقراض، إذ تشكَّل القروض أحد أهم أشكال توظيفات موجودات المصارف التجارية وأكثر هذه الموجودات ربحية، ويعود السبب في ذلك إلى أن وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الكلاسيكية للمصارف التجارية، فكلما ازداد حجم القروض ازدادت الفوائد، ومن ثم ازدادت الربحية، ولكن ذلك قد يعرض المصرف للخطر[31].

2-2-4- تقييم الأداء في المصارف

ويعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى لها المصارف التجارية شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك مطلب رئيس لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، لذا فإنه لا بد من متابعة أعماله وتقييم أدائِه بشكل دوري.

ويقصد بتقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخطَّط لها[32]. أما على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف وصياغته[33].

وإن عملية تقييم الأداء ترتكز على عدة أركان أساسية تتمثل بالآتي[34]:

1. وجود معايير محددة

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم بصفتها أساساً للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءَمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث إن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

---

[30] ضاهر، حنان. (2015). أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدرسات العلمية، المجلد 37، العدد الخامس. ص343.

[31] محمد، علي محمود. (2014). مرجع . ص541.

[32] فضالة، أبوالفتوح علي. (1999). التحليل المالي وادارة الأموال. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. ص 273.

[33] حماد، طارق عبد العال. (1999). تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة. الدار الجامعة الاسكندرية، مصر. ص 214.

[34] بشناق، زاهر. (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. ص 20.

2. قياس الأداء الفعلي

يتم قياس الأداء الفعلي عادةً أوتقديره، بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الرأسي والأفقي.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

تتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت إيجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرّف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً، أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط أو بمعيار معين، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقا للظروف المحيطة بالقرار.

2-2-5- نماذج تقييم الأداء في المصارف

تختلف نماذج تقييم الأداء المصرفي باختلاف المستفيدين من هذا التقييم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. نموذج تقييم الأداء الشامل (Camels Model).

يسعى نموذج تقييم الأداء الشامل (Camels Model) من خلال تصنيفه للمصارف لتقييم كفاية رأس مال المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر التي تعتري أنشطته، وكذا تقييم جودة الأصول وقدرتها على تحقيق الإيرادات، كما يأخذ بعين الاعتبار كلاً من إدارة وضعية السيولة وحساسية المصرف لمخاطر السوق، فينظر لإدارة المصرف من حيث الكفاءة في التسيير والسعي إلى رفع مكانة المصرف ومواجهة التنافسية، أما فيما يتعلق بالربحية فيهتم بمقدرة المصرف على تحقيق أرباح مرضية تضمن إستمراريته واستقراره، وينظر إلى السيولة من حيث كفاءة المصرف في تسيير سيولته وقدرته على تلبية الاحتياجات المالية، بالإضافة لمدى حساسية المصرف للتغييرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وغيرها من المخاطر السوقية التي تُؤثّر في أدائه[35].

[35] تريعة، حنان. (2015). أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر. ص19.

2. نماذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

وقد عرّف (Stern & Stwart) مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه مقياس للإنجاز المالي يستخدم تقدير الربح الحقيقي للمنشأة حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة رأس المال[36].

3. نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو (Dupont Model) واحداً من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين، مقتصراً في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين:

أ- تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح، وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات.

ب- فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، وهي نسبة صافي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات.

وفي عام 1970، تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطر، وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي، وهي أحد نسب هيكل رأس المال المتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية[37].

ويعد هذا النموذج مؤشراً متكاملاً لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، فهو نموذج يُمكّن المحلل من تقييم مصادر أرباح المصرف وحجمها، لا سيّما تقييم مخاطر تم اختيارها مسبقاً تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال.

2-2-6- أهمية الأرباح للمصارف

تهدف المصارف التجارية بشكل العام إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة[38]:

1. **تحقيق أقصى ربحية ممكنة:** ويعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول للمصرف، ويعني أن تكون إيرادات المصرف أكبر من تكاليفه.
2. **تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة:** أي أن يكون المصرف قادراً على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة الطلب.

---

[36] قريشي، محمد جموعي. (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر. ص 92.

[37] خباز، رقية.(2015). تقييم أداء البنوك التجارية بأستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر. ص 8.

[38] خباز، رقية.(2015).مرجع سبق ذكره. ص 4.

3. **تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والمصرف:** وهي تعني مدى قدرة المصرف على منح تسهيلات مصرفية آمنة وموثوقة ليتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجدداً والحصول على أكبر عائد ممكن.

ولما كان تعظيم الأرباح من الأهداف الرئيسة لأي منشأة فإن الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الرأسمالية يعمل على زيادة الربحية باعتبارها مطلبا أساسياً لكل منشأة للاستفادة منها في العديد من الجوانب كما يتبين مما يأتي[39]:

1. تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة حتى تستمر بممارسة نشاطها التشغيلي ومن أهم تلك المخاطر: مخاطر الاستثمار والمخاطر الائتمانية والسوقية.

2. إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم من خلال ثلاثة وجوه هي:

أ- إن الأرباح تعتبر إحدى مصادر التمويل الداخلي، حيث تقوم الشركات باحتجاز جزء من أرباحها السنوية وتستخدمها في النمو والتوسع.

ب- كذلك إن الأرباح تشجع أصحاب رؤوس الأموال بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم العادية وبالتالي زيادة رأس المال.

ج- والوجه الاخير هو أن الأرباح يتم توزيع جزء منها على حملة الأسهم العادية، وهذا يرفع من ثقتهم بالشركة، ويجعلهم يتمسكون بأسهمها، مما يعني استقرار أسهم الشركة بالسوق المالي.

3. تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت في تحقيقها، بمعنى أن تحقيق الأرباح دليل على فعالية إدارة الشركة في اتخاذها القرارات ورسم السياسات مما يزيد من ثقة المالكين بالشركة وإدارتها.

4. تعد الأرباح الغاية التي يتطلع إليها الملّاك (أصحاب رأس المال) لزيادة قيمة ثرواتهم.

5. تعطي الأرباح مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

6. كما أن تحقيق المصرف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع والقروض والمشتثمرين المحتملين.

2-2-7- مصادر الأرباح في المصارف

تتكون مصادر الأرباح من الفوائد المتحصلة من القروض والفوائد (الأرباح الرأسمالية) المتحصلة من الاستثمارات، وأجور الخدمات المختلفة، وسنتناول هذه المصادر بالتفصيل كالآتي:

1. **الفوائد على القروض:** حيث تعد القروض إحدى أهم عناصر الإيرادات للمصارف التجارية، وتتأثر عملية منح القروض المصرفية بازدياد الطلب عليها من جهة، وسياسة ترويجها من جهة أخرى، فكلما زاد الطلب على القروض وتمكن المصرف من استيفائها زادت أرباحه، كما أن تنوع الخدمات المصرفية للعملاء يساهم في زيادة حجم القروض حيث أن حجم إيرادات المصارف يقدر بأسعار الفائدة على الإقراض، الذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل[40]:

---

[39] أبو زعيتر، باسل رجب. (2006). مرجع سبق ذكره. ص72.

[40] نبيلة، رقاقدة. (2016). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر. ص 5.

أ- **القدرة الائتمانيّة للمصارف:** حيث توجد علاقة قوية بين أسعار الفائدة وبين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار، فكلما زادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة، والعكس صحيح على افتراض ثبات الأشياء الأخرى.

ب- **درجة المخاطر الائتمانيّة:** حيث توجد علاقة عكسية واضحة بين درجة المخاطر وأسعار الفائدة، فكلما زادت مخاطر الاقتراض زادت أسعار الفائدة المفروضة على القروض بغرض تغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك من جهة، وتغطية مصاريف تحصيل القروض من جهة أخرى.

ج- **الكفالات والضمانات:** كلما ازدادت الضمانات التي توثق القروض، تساهل المصرف في شروطه التي يفرضها على القروض ومنها سعر الفائدة، والعكس صحيح.

د- **آجال استحقاق القروض:** حيث توجد علاقة طردية بين آجال استحقاق القروض وسعر الفائدة عليها، فكلما زادت مدة استحقاق القروض زاد سعر الفائدة المفروضة عليها.

هـ- **حجم المقترض وحجم القرض:** فكلما زاد حجم القرض أو المقترض انخفض سعر الفائدة بسبب توفر الموارد المالية لدى هؤلاء المقترضين لتغطية حجم قروضهم.

و- **تكلفة الاقتراض:** حيث توجد علاقة عكسية بين تكاليف الاقتراض المتمثلة في مختلف التكاليف الآتية (نفقات التعرّف على المركز المالي للعميل والتعرّف على قدرته على التسديد)، وبين أسعار الفائدة عليها، فكلما ارتفعت التكاليف ازدادت أسعار الفائدة بهدف تغطية تلك التكاليف.

ز- **المنافسة:** فكلما ازدادت المنافسة بين المصارف التجارية، انخفضت أسعار الفائدة على القروض.

2. **أجور الخدمات المصرفية المختلفة:** تقدم المصارف التجارية لعملائها العديد من الخدمات التي تحصل لقاءها على مجموعة من الفوائد أو العمولات والأجور، حيث توجد العديد من الأجور نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[41]:

أ- **أجور خدمات الأمانة والوصاية:** مثل خدمات استثمار الأموال لصالح الغير وتنفيذ وصايا المتوفين، وجباية إيجار الممتلكات لصالح الغير.

ب- **أجور خدمات متعلقة بالإقراض:** مثل أجور استعلام عن المركز الائتماني وكشوف الممتلكات والعقارات وأجور الرهن، والأجور المفروضة على تجديد القروض أو تمديدها، وأجور الخصم للأوراق.

ج- **عمولات إصدار خطابات الضمان:** وهو ما تتلقاه المصارف مقابل إصدار الخطابات المحلية والخارجية لحساب أشخاص طبيعيين واعتباريين[42].

---

[41] نبيلة، رقاقدة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 6.

[42] نجاة موسى. (2011). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة 2011، ص 70.

د- **العمولات المستوفاة من جباية إيرادات المصالح العامة:** مثل الهاتف والماء والكهرباء وبيع وثائق التأمين لمصالح منشآت التأمين، وجباية إيجارات مشاريع الإسكان الحكومية.

هـ- **عمولات لقاء تحويل الأموال داخل البلاد وخارجها:** وذلك مقابل استلام مبالغها نقداً أو تحويلها من حسابات الإيداع للزبائن مثل شيكات المسافرين، والحوالات الداخلية والخارجية.

و- **أجور خدمات الإيداع والسحب:** مثل أجور الصكوك المسحوبة لصالح الزبون والمودعة في المصرف. غير أن الودائع المصرفية لا تحقق أيّة إيرادات للمصرف بل قد لا تغطي التكاليف التي تحملها المصرف، مثل الودائع التجارية نتيجة تكرر عمليات الإيداع والسحب عليها.

3. **الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات:** تختلف السياسات المصرفية للاستثمار في الأوراق التجارية عن تلك المتبعة في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات حيث تتخذ المصارف للاستثمارات في الأوراق المالية بديلاً للنقود، فبدلاً من أن تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة تعمد إلى استثمارها في أوراق مالية يحقق لها عوائد، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك، مما يجعل من هذا الاستثمار يستهدف تحقيق الربحية والسيولة[43].

2-2-8- محددات ربحية المصارف

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أم داخلية تتعلق بالمصارف نفسها، وقد تم فيما يأتي استعراض هذه العوامل:

أولاً: العوامل الخارجية

من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة السورية:

1. **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية، وحماية أموال المودعين، الأمر الذي يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة التسهيلات وحجمها والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها[44].
2. **السياسة النقدية:** تقوم السياسة النقدية للمصارف المركزية بدورٍ بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطاليبها، وبالتالي فإن ذلك يكون له التأثير البالغ في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أم النوعية أم الرقابة المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي،

---

[43] شهاب الدين، ابتسام السيد. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 18.

[44] مرهج، منذر، وحمودة، عبد الواحد، مزيق، رامي أكرم. (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا. ص334.

وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة. وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث إنها إجراءات تقييدية، أو تتسم بطابع من التخفيف، وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض، وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، وتشجيع الطلب على القروض، وتشجيع الاستثمار، بهدف ضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل أحياناً على رفع سعر إعادة الخصم، ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانيّة، مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة[45].

3. **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية[46].

ثانياً: العوامل الداخلية

ومن أبرز العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة السورية:

1. **إدارة المصرف:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف، وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. وربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكّنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان[47].
2. **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث إن الدخل المتولد عنها يعدان المصدر الأساسي لإيرادات المصرف ونخصّ بالذكر الدخل المتولد من القرض. وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل[48].

---

[45] الرشدان، ايمن احمد.(2002). محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت،عمان. ص 55.

[46] مرهج، منذر، وحمودة، عبد الواحد، مزيق، رامي أكرم. (2014). مرجع سبق ذكره. ص335.

[47] أبو زعيتر، باسل رجب.(2006). مرجع سبق ذكره. ص355.

[48] نبيلة، رقاقدة.(2016). مرجع سبق ذكره. ص12.

3. **أرباح القروض أو خسائرها:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرّفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية[49].
4. **عدد فروع المصرف:** كما إن الانتشار الجغرافي للمصرف، لا سيّما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل علي زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، لا سيّما إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية على وجه الخصوص، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع، وحجم التسهيلات، وحجم عمليات المصرف أيضاّ، مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف[50].

2-2-9- معايير قياس الربحية

تعددت طرق وأساليب قياس الربحية إلا أنه وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكننا أستخدام الأدوات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

1. معدل العائد على الأصول (Return on Assets):

يعد معدل العائد على الأصول (ROA) من أكثر المعايير المعترف بها لقياس أداء المنشآت ويقيس معدل العائد على الأصول (ROA) مقدار العائد الذي تتلقاه الشركة على رأس المال الذي استثمرته في الأصول، وبالتالي يقيس نجاح الشركة في استخدام التمويل اللازم لتوليد الأرباح. وبشكل عام يمكن القول بالموازنة مع هدف السيولة والأهداف الأخرى للمنشأة فإنه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول (ROA)، كان ذلك أفضل ودل على فعالية المنشأة في استخدام أصولها ومواردها المتاحة. كما أن العائد على الأصول هو مقياس جيد لملاءة الشركة[51].

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول

متوسط إجمالي الأصول = (إجمالي الأصول في بداية المدة + إجمالي الأصول في نهاية المدة) / 2

---

[49] صيام، خريوش. (2002). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن.رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، عمان. ص 13.

[50] نبيلة، رقاقدة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص13.

[51] Hock, Brain et al. (2014). CMA prepatory program, part 2, Voulume 1, Sixth edition. Page 45.

ويمكن أيضاً التعبير عن مقام نسبة العائد على الأصول كما يأتي:

– يمكن إدراج الموجودات التشغيلية فقط، مع استبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية والموجودات غير الملموسة والموجودات الأخرى.

– يمكن استبعاد الأصول غير المنتجة.

– يمكن استبعاد مجمع الاستهلاك.

– يمكن استبعاد الخصوم قصيرة الأجل من أجل التركيز على رأس المال الطويل الأجل.

– يمكن استبعاد الأسهم الممتازة لتضمين رأس المال السهمي فقط، وهذا يضع التركيز على العائد للمساهمين العاديين.

– يمكن إدراج رأس المال المستثمر (كل من الالتزامات ورأس المال) بالقيمة السوقية بدلاً من القيمة الدفترية.

– يمكن استخدام الدين طويل الأجل ورأس المال فقط بدلاً من إجمالي الديون وحقوق الملكية.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المستخدمة في البسط تعتمد على تعريف رأس المال المستثمر الذي يستخدم في المقام وبالتالي فالتناسب مطلوب بين البسط والمقام.

2. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity):

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) العائد الذي يتلقاه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر[52].

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي حقوق الملكية

متوسط إجمالي حقوق الملكية = (إجمالي حقوق الملكية في بداية المدة + إجمالي حقوق الملكية في نهاية المدة) / 2

ويبين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) مدى كفاءة إدارة المنشأة في إدارة جانبي الميزانية أي المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية)، لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع ويأخذ هذا القياس بعين الاعتبار أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية وعند عدم وجود ديون (التزامات سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل) فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول.

وعملياُ، فإن الحسابات الفعلية المستخدمة في تحديد معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ليست دائماً واضحة كما تظهر، فاختيار كيفية تعريف هذه العناصر هو قرار إداري بحت يعتمد على ما تريد الإدارة أن تعرّفه من تحليل هذه النسب.

والجدير بالذكر أنه في مقام معدل العائد على حقوق الملكية يتم استخدام إجمالي حقوق الملكية، والتي تتضمن الأسهم الممتازة وحقوق الأقلية، أو قد تكون حقوق المساهمين العاديين فقط، والتي ستستبعد الأسهم المفضلة أو أي طريقة أخرى مناسبة.

---

[52] أبو زعيتر، باسل رجب. (2006). مرجع سبق ذكره. ص76.

وكما ذكر أعلاه، إذا كان المقام هو حقوق المساهمين العاديين، فيجب طرح الأرباح الموزعة من رقم صافي الدخل المستخدم في بسط نسبة العائد على حقوق الملكية، لأن مبلغ صافي الدخل الملتزم بتوزيعات أرباح الأسهم الممتازة غير متاح للمشتركين المساهمين.

3. هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin):

ويقيس هامش مجمل الربح النسبة المئوية لسعر لبيع اللازمة لتغطية التكاليف الثابتة والتكاليف غير المباشرة. إن هامش الربح الإجمالي هو مقياس مهم لأداء الشركة، لأن التكاليف الأخرى جميعها يجب أن يغطيها مجمل الربح، وصافي الدخل هو المبلغ المتبقي بعد تغطية هذه التكاليف[53].

وعادة لا يتمكن المحلل الخارجي من الوصول إلى المعلومات التي قد تكون ضرورية لتحليل التغيرات في الربح الإجمالي وتفسيرها لأن المعلومات عن عدد الوحدات المباعة وأسعار البيع للوحدة وتكاليف الوحدة لا يمكن استخلاصها من البيانات المالية المنشورة للشركة، ولهذا السبب يمكن القول إن إجراء تحليل لتحديد أسباب التغيرات في هامش مجمل الربح أكثر جدوى.

4. هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin):

تتضمن الإيرادات التشغيلية إيرادات ومصروفات العمليات الرئيسة للشركة، فهي لا تشمل الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الأنشطة الثانوية أو المساعدة للشركة أو الأرباح والخسائر من الاستثمارات أو الأرباح والخسائر التي تكون غير متكررة أو غير عادية، كما لا تتضمن الأرباح والخسائر من العمليات المتوقفة أو البنود الاستثنائية[54].

هامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / صافي الإيرادات

ويختلف المحللون الماليون حول ما إذا كان الدخل التشغيلي أو صافي الدخل أكثر أهمية لتقييم الشركات التي لديها بنود غير عادية. ويرى بعض المحللين أنه ينبغي استخدام الدخل التشغيلي، لأنه يمثل عمليات مستمرة، وبالتالي ينبغي أن يكون أكثر تمثيلاً لما ينبغي أن يحدث في المستقبل، ويرى محللون آخرون أن نوعا من البنود الخاصة يبدو أنه يحدث دائماً، وصافي الدخل هو أكثر تمثيلاً لما سيحدث في المستقبل.

5. معدل العائد على رأس المال المستثمر (Return on Invested Capital):

تعددت طرق احتساب معدل العائد على رأس المال واختلفت باختلاف مفهوم رأس المال المستثمر وبشكل عام يمكن احتساب معدل العائد على رأس المال المستثمر باستخدام المعادلة الآتية[55]:

معدل العائد على رأس المال المستثمر = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / متوسط رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر = الأصول طويلة الأجل + (الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة – النقد)

---

[53] Hock, Brain et al. (2014). op. cit. Page 43.
[54] Hock, Brain et al. (2014). op. cit. Page 44.
[55] Damodaran, Aswath. (2007). ROC, ROIC, ROE: Measurment and implecitions, stearn school of business.Page 10.

المبحث الثالث: علاقة السياسات والتقديرات المحاسبية بربحية المصارف الخاصة السورية

المقدمة

إذا أمعنا النظر في معايير المحاسبة الدولية نجد بأن تلك المعايير تحتوى على قدر كبير من المرونة من خلال توفير العديد من الاختيارات المحاسبية والبدائل للوحدات الاقتصادية لإمكانية تطبيقها في مختلف الدول بطريقة أكثر ملاءَمة واتساقاً بسبب التباين في البيئات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين بلدان العالم. ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية فإن تطبيق الحكم المهني المتوازن وممارسته يعتبر من أهم العوامل للوصول إلى القياس المالي المعبر عن الأداء الحقيقي للشركة؛ بحيث إنه إذا ما قام كل من معدي القوائم المالية والمراجعين بتطبيق ممارسة الحكم المهني بصورة أكثر إلماماً بالقواعد المحاسبية واعتماداً على مصطلحات عامة ذات دلالات ثابتة، فإن هذا من شأنه أن يوفر البيئة الملائمة للقياس المالي المعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، بالإضافة إلى الإفصاح الفعال للمعلومات لأصحاب المصالح المختلفة في المنشأة[56].

2-3-1- الأهداف المختلفة للسياسات المحاسبية

يمكن للشركة استخدام أي من البدائل المحاسبية المتاحة لإظهار نتيجة أعمالها خلال العام الأمر الذي لا يعبر بالضرورة ربمّا عن وجود إدارة أرباح.

ويمكن التمييز بين مجموعتين من السياسات المحاسبية[57]:

تهدف المجموعة الأولى من السياسات المحاسبية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح؛ ولذلك سيكون لدى الكيان سلوك هجومي ينطوي على اختيار السياسات المحاسبية التي تشمل القواعد التي تؤدي إلى انخفاض المصاريف في بيانات الدخل (لا يمكن أن تؤثر على الإيرادات لأن لديها قواعد صارمة للاعتراف: لا يمكن تقديم تسجيل الإيرادات أو تأجيلها)، ولكن يمكن القيام بذلك من خلال بعض الممارسات ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- استخدام طريقة القسط الثابت في الاستهلاك.
- تحديد عمر اقتصادي كبير نسبياً، وبالتالي انخفاض قيمتها على مدى فترة طويلة، وإرجاع مصروف انخفاض الاستهلاك في بيان الدخل.

وسوف تخضع المجموعة الثانية من السياسات المحاسبية لاستراتيجية تستهدف السلوك المتحفظ، بهدف الحفاظ على رأس المال عن طريق تقليل التكاليف، انطلاقاً من حقيقة أن استمرارية المنشأة أحد أهم

[56] مقلد، محمد محسن عوض. (2010). بحث بعنوان بدائل الاختيار المحاسبي ما بين: المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح. جامعة قناة السويس، مصر. ص 5.

[57] Gurau, Mariana. (2010). Three types of accounting policies reflected in financial statements. Nicolae Titulescou university, Romania. Page 210.

المقاييس الدالة على نجاحها وليس الربح فقط. يجب أن تحترم مبدأ استمرارية العمل، وتطوير الأعمال أيضاً، ولكن يمكن القيام بذلك من خلال بعض الممارسات ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- البحث عن المدة المثلى لاستخدام الأصول الملموسة.
- تسجيل مصاريف الفوائد المتعلقة بالموجودات المؤهلة في بيان الدخل للفترة.
- إعادة التقييم الدوري للموجودات الملموسة مما يؤدي إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاك.

2-3-2- تفسير علاقة السياسات والتقديرات المحاسبية بربحية المصارف التجارية

تعد معظم بنود القوائم المالية بناءً على تقديرات محاسبية معينة، هذه التقديرات تهدف إلى تعزيز ملاءَمة المعلومات المحاسبية من خلال تزويد مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، ومن ناحية أخرى، فإن نوعية المعلومات المالية تتعرض للخطر بسبب:

- الصعوبة المتزايدة في جعل التنبؤات أكثر موثوقية في اقتصاد سريع التغير.
- سوء الاستخدام الإداري المتكرر للتقديرات للتلاعب بالبيانات المالية.

ونظرا لانتشار التقديرات في البيانات المحاسبية، يمكن القول إن القضية الأساسية في المحاسبة هي التقديرات المحاسبية[58].

ومع العديد من السياسات المحاسبية التي توفرها معايير المحاسبة الدولية ذات التأثير على الأداء المالي للشركة، فإنه من الصعب اختيار السياسة الأكثر ملاءَمة، إن تنوع الممارسات المحاسبية يجعل من الصعب إجراء تقييم واقعي للأداء المالي لبعض المنشآت من جنسيات مختلفة ومركزها المالي، وقد اعتمد مستخدمو القوائم المالية على الربح لمعرّفة المعلومات المتعلقة بالمحاسبة، واعتبروه المؤشر الأهم لقياس الأداء دون الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة هذه المعلومات، وهنا يمكن أن نطرح السؤالين الآتيين[59]:

- ما مدى دقة تحديد النتيجة التي تأخذ هذه الحرية في الاعتبار؟
- من الذي يستخدم إدارة الأرباح لتجميل القوائم المالية ؟

الجواب على السؤال الأول هو أن النتيجة يمكن أن تكون ملائمة، في الواقع لا يمكننا أن نقول إن هناك نتيجة موضوعية ولكن أكثر موضوعية. ويمكن الحصول على الموضوعية عن طريق اختيار واحدة أو أكثر من الخيارات المحاسبية. هذه اللعبة من الاختيار سوف تؤثر على القوائم المالية كما ستؤثر على نتيجة أعمال المنشأة، وهذا هو السبب في ضرورة تفسير المعلومات المقدمة والإفصاح عنها بعناية لأن المنشآت لديها وسائل لتشويهها.

الجواب على السؤال الثاني هو أن مستخدمي البيانات المالية يحفزون الشركات لتجميل أدائها المالي

[58] Lev, Baruch et al. (2005). Accounting Estimates: Pervasive, Yet of Questionable Usefulness. New York University, Page 2.

[59] Alice, Tinta. (2013). the influence of accounting policies over the entities' result. Annals of the University of Petroşani, Romania, Economics, 13(2). page 259-270.

أو تعظيمه، وبالتالي تعظيم صافي الربح. يعتقد المستثمرون أن التعبير الأكثر وضوحاً عن الأداء هو السيولة، وسيتم دائماً تحليل الاستثمار من خلال المنافع الاقتصادية المستقبلية، وهذا يعني إمكانية المساهمة في التدفق النقدي. ويعني تعظيم التدفق النقدي بذل جهد بناء من الأعمال التجارية وضرورة توجيه هذه التدفّقات من أجل رسملة الأعمال التجارية أو رفع رأس المال المستثمر.

إن وجود خيارات في المحاسبة يثير مشكلة اختيار سياسة محاسبية معينة من بين بدائل مطروحة عدة. إن السياسات المحاسبية المشار إليها في المعايير الدولية للتقارير المالية هي تلك التي تسمح بإعداد البيانات المالية من المعلومات الملائمة القابلة للتطبيق بشأن المعاملات والأحداث خلال السنة المالية، ومن هنا يمكن القول إنه يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يتعرّفوا على القيود المفروضة على المقاييس المحاسبية التي ترد في تلك القوائم وحدود استخدامها، حتى يتمكنوا من الوصول إلى أستنتاجات سليمة من تلك المعلومات، وقد أشارت دراسة (Weetman, 1998) إلى أن هناك مدخلين يمكن اتباعهما لتصنيف الاختلافات المحاسبية في معالجة البنود هما[60]:

1. **الاختلاف في التشريعات:** وذلك من خلال اختيار المعايير المنظمة للمهنة، وممارسات القياس المحاسبي التي قد تختلف من دولة إلى أخرى وكذلك المتطلبات القانونية لكل دولة.
2. **الاختلاف في الممارسات الفعلية:** وذلك من خلال اختيار أحد البدائل المحاسبية المطروحة ضمن معيار ما، ومنه يمكن القول إن السياسات والتقديرات المحاسبية تؤثر على ربحية المنشأة من خلال تأثيرها على بنود قائمتي الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة المركز المالي.

2-3-3- مفهوم التحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) أحد المبادئ الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية، وما زال يثير جدلاً واسعاً بين جمهور مستخدمي التقارير المالية، وقد عرّف (Basu) التحفظ بأن لا نتوقع الأرباح ولكن نتوقع الخسائر جميعها[61]، وعرّف (Watts) التحفظ بأنه اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالإيرادات مقارنةً بالاعتراف بالخسائر[62]، كما عرّف (Givoly& Hayn) التحفظ بأنه اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض صافي الدخل بتأخير الاعتراف بالإيرادات إلى أن يتم تحقيقها[63].

ومن هنا، يمكن القول إن التطبيق العملي للتحفظ المحاسبي له تأثير على دقة القوائم المالية وشفافيتها والتحفظ نوعان[64]:

---

[60] Weetman, Pauline. (1998). Profit measurment and UK accounting standard: A case of increasing disharmony in relation to US GAAP and IAS, Accounting and business researsh. Page 189 – 207.

[61] Basu, S.(1997). The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting &Economics, (Vol. 24). Page 3 – 37.

[62] Watts, R. (2003). Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications. Accounting Horizons, vol.17 (3), page 207-221.

[63] Givoly ,D., and C. Hayn ,(2000), The Changing Time-Series Properties of Earnings Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative. Journal of Accounting and Economics , 29,(3): 287-320.

[64] Roychowdhury, S. & Watts, R. (2007). Asymmetric Timeliness of Earnings Market –to-Book and Conservatism in Financial Reporting, Journal of Accounting and Economics, Vol. (44), Page 2-31.

1-تحفظ شرطي: يمثل عدم التماثل في التوقيت الملائم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم في حين لا يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة العائدات أو طبيعتها أو الأنباء المستقبلية.

ومن أمثلة ذلك اختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها بصفتها مصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها بصفتها أصل في قائمة المركز المالي، واختيار طريقة قسط الاستهلاك المتناقص للمعالجة بدلاً من طريقة القسط الثابت لحساب استهلاك الأصول الثابتة.

2-تحفظ غير شرطي: يمثل التخفيض المنتظم في قيم صافي الأصول، ويدعى أحياناً بتحفظ الميزانية الختامية، أو التحفظ المستقل، فهو يتم بشكل مستقل عن طبيعة الأنباء المستقبلية أو العائدات المتوقعة، ويتجه للتقرير عن قيم منخفضة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، يتحقق من خلال تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسملتها (كما في تكاليف البحث والتطوير) أو تأجيل الاعتراف بالإيراد.

2-3-4- مفهوم التحفظ وفق مدخل قائمة الدخل

بالنسبة إلى قياس التحفظ المحاسبي من خلال انعكاسه في قياس الأرباح المحاسبية، فإن أحد المفاهيم المقدمة للتحفظ المحاسبي هو عدم الاعتراف بالإيرادات إلا إذا تحققت، في حين يجب أن تؤخذ بالحسبان الأعباء والنفقات المتوقعة جميعها في الحسبان، ومن ثم يمكننا القول إن التحفظ المحاسبي ينتج عن تطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى[65]:

1. تخفيض الأرباح الحالية وربمّا يتم تحويلها من الفترات الحالية إلى الفترات المستقبلية.
2. تعجيل الاعتراف بالنفقات.
3. أخذ الخسائر المتوقعة بالحسبان.

2-3-5- مفهوم التحفظ وقياسه وفق مدخل الميزانية

التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول، ومن ثم القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفقاً لمعادلة الميزانية، إذ إن:

حقوق الملكية = الأصول – الالتزامات = صافي قيمة الأصول

في حين أن القيمة السوقية (وفي ظل فرضية السوق الكفء) غير متأثرة بسياسات التحفظ المحاسبي، ولذلك فإن أبسط مقياس استُخدِم في الدراسات المحاسبية التطبيقية هو نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية أو مقلوبها.

[65] يوسف، علي. (2012). أثر محددات هيكل المنشأة في تحفظ التقارير المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول. ص 247.

2-3-6- قياس التحفظ المحاسبي

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **نموذج قياس الوقت غير المتماثل (Asymmetric Timeliness Measure)**

قدم (Basu) عام 1997 نموذجاً هاماً في قياس التحفظ المحاسبي من خلال قياس السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة؛ بإقامة علاقة انحدار بين الربح السنوي وعوائد الأسهم واعتبار العوائد الموجبة السالبة للأسهم مقياساً للأخبار الجيدة أو السيئة.

$$EPS_{it} / P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + (\beta_1 R_{it} * DR_{it}) + E_{it}$$

حيث:

EPS_{it}: ربحية سهم الشركة (i) في السنة (t).

P_{it}: السعر الافتتاحي لسهم الشركة (i) في السنة (t).

R_{it}: عائد سهم الشركة (i) في السنة (t).

DR_{it}: متغير وهمي يساوي الواحد الصحيح إذا كان Rit سلبي ويساوي الصفر فيما عدا ذلك.

- **نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-to-Market Ratio) (BTM) أو نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market-to-Book Ratio) (MTB)**

وهو نموذج مقترح وفق دراسة (Beaver and Ryan, 2000) ووفقاً لهذا النموذج فإنّ التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإنّ زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى زيادة حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، ويمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وهنا، فإنّ انخفاض النسبة دليلٌ على ممارسة التحفظ.

- **نموذج المستحقات السالبة**

تُقَسَّم الأرباح المحاسبية إلى جزأين:

1. **جزء نقدي:** يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءَمة.
2. **جزء من المستحقات:** يتصف بالملاءَمة وبمستوى أقل من الموثوقية. وتنشأ المستحقات عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفّقات النقدية، وتوقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، وتمثل الجزء غير النقدي من نتيجة الدورة الصافية، فهي تعبر عن الإيرادات غير المحصلة والمصاريف غير المدفوعة، بالإضافة إلى الإيرادات والمصاريف غير النقدية كالاهتلاكات والمؤونات والاسترجاعات على الاهتلاكات والمؤونات، لذا يتم قياسها بالفرق بين نتيجة الدورة والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

وتقسم المستحقات الكلية إلى مستحقات غير اختيارية (هي المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية) ومستحقات اختيارية (هي المستحقات الخاضعة للتقديرات والأحكام الشخصية للإدارة من خلال السلطة الممنوحة لها مستفيدة بذلك من المرونة التي تمنحها معايير المحاسبة الدولية)[66].

المستحقات الكلية = صافي الربح التشغيلي – التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

- **نموذج الاحتياطيات المستترة**

ويهدف هذا النموذج إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، حيث قام بقياس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطي السري إلى صافي الأصول وارتفاع هذه النسبة يعني زيادة درجة التحفظ المحاسبي على اعتبار أن الاحتياطيات المستترة تتكون عن طريق تبني إدارة الشركة لسياسات محاسبية متحفظة تخفض الربح[67].

2-3-7- سلبيات التحفظ المحاسبي

ومن السلبيات الناتجة عن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي ما يأتي[68]:

1. يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية، مثل: الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق. فالتعارض واضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات حيث يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة في حالة تقييمها وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى.
2. قد يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها ذات قيمة تختلف عن قيمها الحقيقية. وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه إيرادات المنشأة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها.
3. إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.
4. يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ المحاسبي في أحيان كثيرة لحماية أنفسهم من المساءلة التي ربمّا يتعرضون لها، دون الالتفات إلى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

---

[66] Ronen, J, & Yaari V. (2008). Earning Management: Emerging insights in Theory. Practice and Research, Springer edition, New York, USA.

[67] Zhang , J. (2008). The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers, Journal of Accounting and Economics ,vol.45 , Page 27-53 .

[68] Kam, V. (1990). Accounting Theory. 2 th Edition, John Wiley sons.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية

ستتناول الدراسة في هذا الفصل العناصر الآتية:

المقدمة

3-1- قياس متغيرات الدراسة

3-2- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

3-3- اختبار فرضيات الدراسة

3-4- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المقدمة

يتناول هذا الجزء من الدراسة الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في قياس متغيرات الدراسة، وشرحاً لأساليب التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات، ومن ثم اختبار لفرضيات الدراسة، مع بيان أهم النتائج التي تم التوصل لها، وذلك في ضوء المنهجية والأدوات المتطرق لها سابقاً في الإطار العام للدراسة.

3-1- قياس متغيرات الدراسة

تتضمن متغيرات الدراسة ما يلي:

1. **المتغير المستقل:** ويتمثل بالسياسات والتقديرات المحاسبية، وسيتم استنباط دلالته من خلال:
   - المستحقات الكلية
   - مصروف الاستهلاك ومصروف الإطفاء.
   - مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة.
   - مصروف المخصصات المتنوعة.
2. **المتغير التابع:** ويتمثل بربحية المصارف التجارية الخاصة سيتم استنباط دلالته من خلال:
   - معدل العائد على الأصول
   - معدل العائد على حقوق الملكية.

وفيما يلي توضيح لكيفية قياس كل من متغيرات الدراسة:

أولاً: المستحقات الكلية:

تمثل المستحقات الكلية واحدة من أهم مقاييس السياسات والتقديرات المحاسبية التي يتم من خلالها النظر بوضوح إلى حجم التحفظ المحاسبي أو إلى قيام الإدارة بممارسة نوع من إدارة الأرباح ويمكن احتساب دلالتها عن طريق أحد النموذجين:

1. نموذج التدفّقات النقدية

يستند نموذج التدفّقات النقدية في قياس المستحقات الكلية وفقاً لدراسة (Richardson et al., 2001) إلى المعادلة الآتية:

$$TA_t = NI_t - CF_t$$

بحيث:

NI_t: صافي الربح التشغيلي

CF_t: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

2. نموذج الميزانية

يستند نموذج الميزانية في قياس المستحقات الكلية إلى المعادلة الآتية:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في النقد وما يعادل النقد

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة

$\Delta DCL_{i,t}$: التغير في الديون قصيرة الأجل

$DEP_{i,t}$: مصروف الاستهلاك والإطفاء

وبحسب دراسة (Bartov & Ferdinand, 2000) فإنه من الأفضل عند احتساب المستحقات الكلية استخدام نموذج التدفّقات النقدية عوضاً عن نموذج الميزانية؛ لأن استخدام نموذج الميزانية من الممكن أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس قد تتجاوز (10%) من صافي الربح وذلك بسبب وجود بنود غير تشغيلية مثل: التغييرات المحاسبية والعملات الأجنبية عند احتساب قيمة المستحقات الكلية.

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب المستحقات الكلية من واقع قائمتي الدخل والتدفّقات النقدية المنشورة للمصارف.

ويلاحظ أن الوسط الحسابي للمستحقات الكلية خلال عام (2016) قد بلغ 2,216,052,364 ليرة سورية مقابل 4,658,516,027 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 3,088,950,032− ليرة سورية خلال عام (2014)، ومبلغ 4,397,806,996− ليرة سورية خلال عام (2013)، و2,848,585,311− ليرة سورية خلال عام (2012).

كما بلغ الانحراف المعياري للمستحقات الكلية خلال عام (2016) 13,737,574,348 ليرة سورية مقابل 7,232,066,726 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 4,815,646,672 ليرة سورية خلال عام (2014) ومبلغ 7,766,103,106 ليرة سورية خلال عام (2013) و4,452,558,545 ليرة سورية خلال عام (2012).

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بالمستحقات الكلية بشكل كامل من خلال الملاحق (1) و(2) و(3).

ثانياً: مصروف الاستهلاك والإطفاء:

ونظراً لأن المصارف جميعها استخدمت طريقة القسط الثابت في معالجة مصروف الاستهلاك والإطفاء، ولم يكن هناك تغيرات جوهرية في الأعمار الإنتاجية للأصول المعنوية، فإن التغيرات في مصروف الاستهلاك هي نتيجة شراء أو استبعاد الأصول خلال العام، وقد تم احتساب قسط الاستهلاك من خلال المعادلة:

قسط الاستهلاك = (التكلفة التاريخية – قيمة الخردة) / العمر الإنتاجي للأصل

ويمكن القول إنه (باستثناء البنك العربي الذي قام بالتعديلات الآتية في أعمار الأصول:

العمر الإنتاجي للمعدات المكتبية 8 سنوات خلال عام (2016) مقابل 5 سنوات في ما سبق

العمر الإنتاجي لبرامج الحاسوب 4 سنوات خلال عام (2016) مقابل 5 سنوات في ما سبق

العمر الإنتاجي لوسائط النقل 5 سنوات خلال عام (2016) مقابل 7 سنوات في ما سبق

العمر الإنتاجي للأثاث 7–50 سنوات خلال عام (2016) مقابل 5 سنوات في ما سبق)

فإن كافة المصارف موضع الدراسة لم تقم بأي تعديل في نسبة الاستهلاك والإطفاء خلال فترة الدراسة ويمكن الاطلاع على مقارنة بين نسب استهلاك خلال عام (2016) بشكل كامل من خلال الملحق (4).

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب مصروف الاستهلاك والإطفاء من واقع قائمة الدخل والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة للمصارف.

ويلاحظ أن الوسط الحسابي لمصروف الاستهلاك والإطفاء خلال عام (2016) قد بلغ 134,673,957 ليرة سورية مقابل 113,026,262 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 110,040,241 ليرة سورية خلال عام (2014)، ومبلغ 119,234,945 ليرة سورية خلال عام (2013)، و131,066,113 ليرة سورية خلال عام (2012).

وقد بلغ الانحراف المعياري لمصروف الاستهلاك والإطفاء خلال عام (2016) 97,749,281 ليرة سورية مقابل 70,503,265 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 50,018,437 ليرة سورية خلال عام (2014)، ومبلغ 52,816,260 ليرة سورية خلال عام (2013)، و65,510,345 ليرة سورية خلال عام (2012).

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بمصروف الاستهلاك والإطفاء بشكل كامل من خلال الملاحق (5) و(6).

ثالثاً: مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة:

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة من واقع قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة للمصارف، وإن هذا البند يشمل كلاً من:

1- مصروف السنة من مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة المباشرة.

2- مصروف السنة من مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة.

ويلاحظ أن الوسط الحسابي لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة خلال عام (2016) 33,174,82 ليرة سورية مقابل 666,070,018 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 1,010,804,811 ليرة سورية خلال عام (2014)، ومبلغ 2,627,248,756 ليرة سورية خلال عام (2013)، و1,358,630,663 ليرة سورية خلال عام (2012).

وقد بلغ الانحراف المعياري لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة خلال عام (2016) 951,932,315 ليرة سورية مقابل 1,278,550,747 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 806,969,875 ليرة سورية خلال عام (2014)، ومبلغ 1,136,620,035 ليرة سورية خلال عام (2013)، و617,025,356 ليرة سورية خلال عام (2012).

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة بشكل كامل من خلال الملحق (7).

رابعاً: مصروف المخصصات المتنوعة:

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب مصروف المخصصات المتنوعة من واقع قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة للمصارف.

وإن هذا البند يتكون بشكل رئيسي من:

1. مخصص مركز القطع التشغيلي.
2. مخصص غرامات ضريبية.
3. مخصصات مقابل أعباء محتملة (وتمثل مؤونات تتعلق بالخسائر المحتملة مقابل الموجودات النقدية للمصارف في فروعه المغلقة).
4. مخصصات أخرى.

ويلاحظ أن الوسط الحسابي لمصروف المخصصات المتنوعة خلال عام (2016) قد بلغ 878,709,755 ليرة سورية مقابل 1,227,055,484 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 204,691,178 ليرة سورية خلال عام (2014)، ومبلغ 202,007,269 ليرة سورية خلال عام (2013)، و48,919,562 ليرة سورية خلال عام (2012).

وقد بلغ الانحراف المعياري لمصروف المخصصات المتنوعة خلال عام (2016) 2,298,652,199 ليرة سورية مقابل 1,483,768,524 ليرة سورية خلال عام (2015)، وكان مساوياً لمبلغ 453,973,763 ليرة سورية خلال عام (2014) ومبلغ 327,544,417 ليرة سورية خلال عام (2013) و59,282,866 ليرة سورية خلال عام (2012).

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة مصروف المخصصات المتنوعة بشكل كامل من خلال الملحق (8).

خامساً: معدل العائد على الأصول:

وقد تم قياسها كما يأتي:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول

متوسط إجمالي الأصول = (إجمالي الأصول في بداية المدة + إجمالي الأصول في نهاية المدة) / 2

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب معدل العائد على الأصول من واقع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصارف.

وبلغ الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول خلال عام (2016) نسبة 0.116 مقابل 0.102 خلال عام (2015)، وكان مساوياً لنسبة 0.034 خلال عام (2014)، و0.034 خلال عام (2013)، و0.010 خلال عام (2012).

كما بلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول خلال عام (2016) نسبة 0.083 مقابل 0.091 خلال عام (2015)، وكان مساوياً لنسبة 0.061 خلال عام (2014)، و0.086 خلال عام (2013)، و0.037 خلال عام (2012).

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بمعدل العائد على الأصول بشكل كامل من خلال الملحق (9) و(10) و(11).

سادساً: معدل العائد على حقوق الملكية:

وقد تم قياسها كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي حقوق الملكية

متوسط إجمالي حقوق الملكية = (إجمالي حقوق الملكية في بداية المدة + إجمالي حقوق الملكية في نهاية المدة) / 2

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب معدل العائد على حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصارف.

وبلغ الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال عام (2016) نسبة 0.468 مقابل 0.511 خلال عام (2015)، وكان مساوياً لنسبة 0.130 ليرة سورية خلال عام (2014)، و0.085 خلال عام (2013)، و0.012 خلال عام (2012).

كما بلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال عام (2016) نسبة 0.104 مقابل 0.197 خلال عام (2015)، وكان مساوياً لنسبة 0.265 ليرة سورية خلال عام (2014)، و 0.156 خلال عام (2013)، و0.079 خلال عام (2012).

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بمعدل العائد على حقوق الملكية بشكل كامل من خلال الملحقين (12) و(13).

3-2- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

حتى يتمكن الباحث من تحليل البيانات الثانوية التي حصل عليها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لهذه البيانات بالشكل الذي يمكن معه اختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج (Microsoft Excel) وبرنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وهي:

1. الإحصاءات الوصفية: الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، أدنى قيمة.
2. الانحدار الخطي البسيط: عن طريق بناء معادلة انحدار توضح شكل العلاقة بين المتغير التابع وبين المتغير المستقل.
3. معامل ارتباط بيرسون لبيان مدى الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

4. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov Smirnov): للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي.

3-3- اختبار فرضيات الدراسة

لدراسة أثر المتغير المستقل (السياسات والتقديرات المحاسبية) في المتغير التابع (ربحية المصارف الخاصة السورية) تم إجراء الاختبارات الإحصائية وفقاً لما يأتي:

أولاً: الفرضية الرئيسة الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن إجل اختبار هذه الفرضية سيتم اختبار الفرضيات الفرعية وفقاً لما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (1)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.896	**0.802**	**0.736**

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من الجدول رقم (1) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.896) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين متغير (المستحقات الكلية) وبين متغير (معدل العائد على الأصول) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.802) التي تدل على أن التباين في متغير(المستحقات الكلية) كمتغير وحيد يفسر (80.2 %) من التباين في متغير (معدل العائد على الأصول)، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (2)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.040	12.177	0.007	1	0.007	Regression	1
		0.001	3	0.002	Residual	
			4	0.009	Total	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (12.177) وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (3)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.009	6.116		0.011	0.067	(Constant)	1
0.040	3.490	0.896	0.000	0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (3) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على الأصول) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (المستحقات الكلية) بلغت (0.067)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي والتي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على الأصول) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل المتمثل في (المستحقات الكلية) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد أثر معنوي لمتغير السياسات والتقديرات المحاسبية (متمثلة بالمسحتقات الكلية) في متغير (معدل العائد على الأصول) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج:

$$Y = 0.067 + 0.000\ X$$

حيث Y هي المتغير التابع والمتمثل في متغير (معدل العائد على الأصول)

X هي المتغير المستقل والمتمثل في متغير (المستحقات الكلية)

الفرضية الفرعية الثانية:

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (4)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.126	**0.016**	**-0.312**

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من الجدول رقم (4) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.126) مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين متغير (مصروف الاستهلاك والإطفاء) وبين متغير (معدل العائد على الأصول)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.016) التي تدل على أن التباين في متغير (مصروف الاستهلاك والإطفاء) كمتغير وحيد يفسر (1.6 %) من التباين في متغير (معدل العائد على الأصول) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (5)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.001	1	0.001	0.049	0.840
	Residual	0.009	3	0.003		
	Total	0.009	4			

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (0.049)، وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (6)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.984	-0.022		0.300	-0.001	(Constant)	1
0.840	0.220	0.126	0.000	0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (6) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على الأصول) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف الاستهلاك والإطفاء) بلغت (0.001 -)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي التي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على الأصول) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل والمتمثل في (مصروف الاستهلاك والإطفاء) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه :

لا يوجد أثر معنوي لمتغير (مصروف الاستهلاك والإطفاء) في متغير (معدل العائد على الأصول) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (7)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.714	0.509	0.346

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (7) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.714) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين متغير (مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة) وبين متغير (معدل العائد على الأصول)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.509) التي تدل على أن التباين في متغير

(مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة) كمتغير وحيد يفسر (50.9 %) من التباين في متغير (معدل العائد على الأصول) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (8)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.176	3.113	0.004	1	0.004	Regression	1
		0.001	3	0.004	Residual	
			4	0.009	Total	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (3.113) وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (9)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.039	3.532		0.028	0.099	(Constant)	1
0.176	-1.765	0.714	0.000	-0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (9) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على الأصول) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة) بلغت (0.099)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي التي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على الأصول) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000-).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

لا يوجد أثر معنوي لمتغير (مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة) في متغير (معدل العائد على الأصول) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (10)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.937	**0.878**	**0.838**

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (10) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.937) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين متغير (مصروف المخصصات المتنوعة)، وبين متغير (معدل العائد على الأصول)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.878) التي تدل على أن التباين في متغير(مصروف المخصصات المتنوعة) كمتغير وحيد يفسر (87.8 %) من التباين في متغير (معدل العائد على الأصول) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (11)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Model		**Sum of Squares**	**Df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**	**0.008**	**1**	**0.008**	**21.653**	**0.019**
	Residual	**0.001**	**3**	**0.000**		
	Total	**0.009**	**4**			

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (21.653) وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (12)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.302	1.245		0.013	0.016	(Constant)	1
0.019	4.653	0.937	0.000	0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (12) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على الأصول) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف المخصصات المتنوعة) بلغت (0.016)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي التي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على الأصول) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف المخصصات المتنوعة) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد أثر معنوي لمتغير (مصروف المخصصات المتنوعة) في متغير (معدل العائد على الأصول) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

ثانياً: الفرضية الرئيسة الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن إجل اختبار هذه الفرضية سيتم اختبار الفرضيات الفرعية وفقاً لما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

H02.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (13)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.952	**0.907**	**0.875**

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (13) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.952) مما يدل على وجود ارتباط قوي بين متغير (المستحقات الكلية) وبين متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.907) التي تدل على أن التباين في متغير (المستحقات الكلية) كمتغير وحيد يفسر (90.7 %) من التباين في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (14)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.013	29.122	0.194	1	0.194	Regression	1
		0.007	3	0.020	Residual	
			4	0.214	Total	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (14) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (29.122)، وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (15)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.005	7.540		0.037	0.280	(Constant)	1
0.012	5.396	0.952	0.000	0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (15) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (المستحقات الكلية) بلغت (0.280)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي التي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على حقوق الملكية) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل المتمثل في (المستحقات الكلية) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد أثر معنوي لمتغير (المستحقات الكلية) في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.28 + 0.000\ X$$

حيث Y هي المتغير التابع والمتمثل في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية)

X هي المتغير المستقل والمتمثل في متغير (المستحقات الكلية)

الفرضية الفرعية الثانية:

H02.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (16)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.013	0.001	-0.333

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (16) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.013) مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين متغير (مصروف الاستهلاك والإطفاء) وبين متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.001) والتي تدل على أن التباين في متغير(مصروف الاستهلاك والإطفاء) كمتغير وحيد يفسر (0.01 %) من التباين في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (17)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.983	0.001	0.000	1	0.000	Regression	1
		0.071	3	0.214	Residual	
			4	0.214	Total	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (17) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (0.983)، وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (18)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.899	0.138		1.497	0.207	(Constant)	1
0.983	0.023	0.013	0.000	0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (18) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت (0.207) التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل والمتمثل في (مصروف الاستهلاك والإطفاء)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت (0.000) والتي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على

حقوق الملكية) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل والمتمثل في (مصروف الاستهلاك والإطفاء) بمقدار وحدة واحدة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه :

لا يوجد أثر معنوي لمتغير (مصروف الاستهلاك والإطفاء) في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H02.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (19)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.725	**0.525**	**0.367**

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (19) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.725) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين متغير (مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة) وبين متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.525) والتي تدل على أن التباين في متغير(مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة) كمتغير وحيد يفسر (52.5 %) من التباين في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (20)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	0.112	1	0.112	3.322	0.166
Residual		0.101	3	0.034		
Total		0.214	4			

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (20) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (3.322) وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (21)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.048	3.226		0.136	0.439	(Constant)	1
0.166	-1.823	0.725	0.000	-0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (21) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة) بلغت (0.439)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي التي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على حقوق الملكية) كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل والمتمثل في (مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000-).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

لا يوجد أثر معنوي لمتغير (مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة) في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H02.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سيتم دراسته من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفقاً لما تظهره الجداول أدناه:

الجدول رقم (22)

جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
0.981	0.963	0.951

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (22) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.981) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين متغير (مصروف المخصصات المتنوعة) وبين متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.963) والتي تدل على أن التباين في متغير(مصروف المخصصات المتنوعة) كمتغير وحيد يفسر (96.3 %) من التباين في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

الجدول رقم (23)

جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط

ANOVA[b]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.003	78.211	0.206	1	0.206	Regression	1
		0.003	3	0.008	Residual	
			4	0.214	Total	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (23) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (0.003)، وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (24)

جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.698	0.427		0.034	0.015	(Constant)	1
0.698	8.844	0.981	0.000	0.000	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (24) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف المخصصات المتنوعة) بلغت (0.015)، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي التي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع المتمثل في (معدل العائد على حقوق الملكية)

كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل المتمثل في (مصروف المخصصات المتنوعة) بمقدار وحدة واحدة بلغت (0.000).

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد أثر معنوي لمتغير (مصروف المخصصات المتنوعة) في متغير (معدل العائد على حقوق الملكية) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

3-4- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

مما سبق نجد:

اسم الفرضية	الفرضية	النتيجة
الفرضية الرئيسة الأولى	**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	رفض فرضية العدم
الفرضية الفرعية الأولى	**H01.1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	رفض فرضية العدم
الفرضية الفرعية الثانية	**H01.2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	قبول فرضية العدم
الفرضية الفرعية الثالثة	**H01.3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	قبول فرضية العدم
الفرضية الفرعية الرابعة	**H01.4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	رفض فرضية العدم
الفرضية الرئيسة الثانية	**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	رفض فرضية العدم
الفرضية الفرعية الأولى	**H02.1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	رفض فرضية العدم
الفرضية الفرعية الثانية	**H02.2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	قبول فرضية العدم
الفرضية الفرعية الثالثة	**H02.3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	قبول فرضية العدم
الفرضية الفرعية الرابعة	**H02.4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	رفض فرضية العدم

الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة بمجملها بصفتها أجابات عن الأسئلة المطروحة التي تمثل مشكلة الدراسة، وتحقيقاً لهذا الهدف سيتناول الباحث العناصر الآتية:

4-1- نتائج الدراسة

4-2- التوصيات

4-1- نتائج الدراسة

في ضوء ما سبق، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. **الفرضية الرئيسة الأولى:** من أجل التعرّف على وجود أثر من عدمه، تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، إذ تبين أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على أصول المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وفقاً لما يأتي:

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على أصول المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصاريف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على أصول المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال استخدام المصارف جميعها لطريقة قسم الثابت مع محافظة غالبية هذه المصارف على نسبة الاستهلاك والإطفاء نفسها خلال فترة الدراسة.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على أصول المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وهنا يمكن أن نقول أن المشرع السوري قد نجح من خلال ما سنه من قرارات وتشريعات في الحد من أثر التقديرات المتعلقة بتشكيل مخصصات تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة.

د- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على أصول المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. **الفرضية الرئيسة الثانية:** من أجل التعرّف على وجود أثر من عدمه، تم باستخدام اختبار الانحدار البسيط، إذ تبين بأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) للسياسات والتقديرات المحاسبية في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وفقاً لما يأتي:

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستحقات الكلية في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصاريف الاستهلاك والإطفاء في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال استخدام المصارف جميعها لطريقة قسم الثابت مع محافظة غالبية المصارف على نسبة الاستهلاك والإطفاء نفسها خلال فترة الدراسة.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وهنا يمكن أن نقول أن المشرع السوري قد نجح من خلال ما سنه من قرارات وتشريعات في الحد من أثر التقديرات المتعلقة بتشكيل مخصصات تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة.

د- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمصروف المخصصات المتنوعة في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4-2- التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج خلال هذه الدراسة، يُوصى بما يأتي:

1. قيام المشرع السوري بتطبيق قرارات تستهدف توحيد السياسات والتقديرات المحاسبية المستخدمة في الظروف المتشابهة عند إعداد البيانات المالية للمصارف، وذلك بغية الحصول على بيانات مالية أكثر اتساقاً وشفافية.
2. ضرورة قيام المشرع السوري بتطبيق قرارات تستهدف ضبط تشكيل المخصصات المتنوعة.
3. ضرورة ممارسة المدققين الخارجيين للشك المهني، وإجراء المزيد من الاستفسارات والمناقشات مع الإدارات المالية والتنفيذية للوقوف على نية الإدارة، والحصول على فهم أفضل لعمل المصرف، وبالتالي كشف أي محاولة للتلاعب وإدارة الأرباح.
4. بضرورة عقد دورات تدريبية للموظفين في القسم المالي والمدققين والمحلين الماليين للمصارف بغية البقاء على اطلاع على أبرز التعديلات في معايير المحاسبة الدولية المطبقة والقوانين والتشريعات الناظمة لعمل المصارف.
5. التشجيع على رفع مستويات الافصاح بغية حصول الجهات المستفيدة من البيانات المالية على المعلومات الضرورية التي تبين الأساس الذي تم بناءً عليه احتساب كل رقم في البيانات المالية.
6. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن الخيارات المحاسبية المطبقة في المصارف وما هي الإيجابيات والسلبيات التي قد تنتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في المصارف من عدمه.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الرسائل الجامعية

1. أبو زعيتر، باسل رجب. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. بشناق، زاهر. (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. تريعة، حنان. (2015). أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
4. خباز، رقية. (2015). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
5. زهرا، لانا نبيل. (2014). اثر السيولة الادارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سورية.
6. الرشدان، ايمن احمد. (2002). محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت،عمان، الأردن.
7. شهاب الدين، ابتسام السيد. (2016). الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
8. صيام، خريوش. (2002). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن. رسالة ماجسيتر غير منشورة، الجامعة الهاشمية، عمان، الأردن.
9. عبد الحليم، محمد ناصر محمد. (2015). دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
10. مرهج، منذر، وحمودة، عبد الواحد، مزيق، رامي أكرم. (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سورية.
11. مزيق، رامي أكرم. (2014). دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
12. نبيلة، رقاقدة. (2016). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
13. نجاة موسى. (2011). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.

14. الهروط، علي. (2015). أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. جامعة الزرقاء، الأردن.
15. يوسفي، رفيق. (2011). النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، الجزائر.

الأبحاث والمجلات

16. أبو الخير، مدثر طه. (2013). التطورات الحديثة في معايير المحاسبة الدولية. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
17. حماد، طارق عبد العال. (1999). تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة. الدار الجامعة الاسكندرية، مصر.
18. زرقون، محمد، وبن يدير، فراس. (2016). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر.
19. ضاهر، حنان. (2015). أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدرسات العلمية، المجلد 37، العدد الخامس، سورية.
20. عوض، آمال محمد. (2013). تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مجلة المحاسبة والمراجعة لأتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر.
21. غنيمي، سامي محمد أحمد. (2017). دور المعايير المحاسبية المتوافقة في مواجهة التقديرات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في منظمات الأعمال. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
22. قريشي، محمد جموعي. (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
23. محمد، علي محمود. (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، سورية.
24. مقلد، محمد محسن عوض. (2010). بدائل الاختيار المحاسبي ما بين: المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح. جامعة قناة السويس، مصر.
25. منصور، شويكار محمد ناجي فؤاد. (2015). قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية. كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
26. النجار، جميل حسن. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءَمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة

نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، الأردن.

27. يوسف، أحمد محمود. (1999). أثر الإختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد العاشر، جامعة قطر.

28. يوسف، علي. (2012). أثر محددات هيكل المنشأة في تحفظ التقارير المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، سورية.

الكتب

1. المعايير الدولية للتقرير المالي. (2018). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية.

القوانين والقرارات

1. مجلس النقد والتسليف. (2009). القرار رقم (597/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، سورية.
2. مجلس النقد والتسليف. (2010). القرار رقم (650/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، سورية.
3. مجلس النقد والتسليف. (2012). القرار رقم (902/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012، سورية.
4. مجلس النقد والتسليف. (2014). القرار رقم (1079/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014، سورية.

المراجع باللغة الإنكليزية

Thesis and Researches

1. Alice, Tinta. (2013). the influence of accounting policies over the entities' result. Annals of the University of Petroşani, Romania, Economics, 13(2).
2. Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting &Economics, (Vol. 24).
3. Beatty, Anne, Weber, Joseph, & Yu, Jeff. (2008). Conservatism and Debt. Journal of Accounting & Economics (JAE), Forthcoming.
4. Damodaran, Aswath. (2007). ROC, ROIC, ROE: Measurment and implecitions, stearn school of business.
5. Fan, Qintao, & Zhang, Xiao – Jun. (2012). Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality. Contemporary Accounting Research. Vol.29, No.1.
6. Filbeck, Greg, Preece, & Dianna, Xin Zhao. (2012). Market Share Growth and Performance Measures : The Case of large Versus Community Banks. Banking & Finance Review. Vol. 4 Issue 2.
7. Givoly ,D., & Hayn, C. (2000), The Changing Time-Series Properties of Earnings Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative. Journal of Accounting and Economics , 29,(3).
8. Gurau, Mariana. (2010). Three types of accounting policies reflected in financial statements. Nicolae Titulescou university, Romania.
9. Kam, V. (1990). Accounting Theory. 2 th Edition, John Wiley sons.
10. Keune, Marsha B. & Keune, Timothy M. & Quick, Linda. (2017).Voluntary Changes in Accounting Principle: Literature Review, Descriptive Data, and Opportunities for Future Research. Journal of Accounting Literature, Forthcoming.
11. Kim, Irene. (2015). Directors' and officers' insurance and opportunism in accounting choice. Accounting & Taxation. Vol.7, No.1.
12. Lev, Baruch et al. (2005). Accounting Estimates: Pervasive, Yet of Questionable Usefulness. New York University.

13. Richardson, S., Sloan R., & Soliman M. (2001). Information in Accruals about the Quality of Earnings.
14. Ronen, J, & Yaari V. (2008). Earning Management: Emerging insights in Theory. Practice and Research, Springer edition, New York, USA.
15. Roychowdhury, S. & Watts, R. (2007). Asymmetric Timeliness of Earnings Market –to-Book and Conservatism in Financial Reporting, Journal of Accounting and Economics, Vol. (44).
16. Watts, R. (2003). Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications. Accounting Horizons, vol.17 (3).
17. Weetman, Pauline. (1998). Profit measurment and UK accounting standard: A case of increasing disharmony in relation to US GAAP and IAS, Accounting and business researsh.
18. Zhang, J. (2008). The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers, Journal of Accounting and Economics ,vol.45.

Books

1. Financial Accounting Standards Board. (2017). International Financial Reporting Standards.
2. Hock, Brain et al. (2014). CMA prepatory program, part 2, Voulume 1, Sixth edition.
3. Kieso, Donald E. et al. (2012). Intermediate Accounting. 14edition.

الملاحق

الملحق رقم (1)

صافي الربح التشغيلي للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	10,633,019,568	7,016,866,105	2,404,750,131	1,978,755,618	(231,061,819)
بنك عوده	11,727,045,222	6,077,180,871	2,961,706,960	316,574,204	5,586,946
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	7,135,434,119	3,369,168	6,520,916	1,665,503	672,809,958
بنك قطر الوطني	28,183,862,115	19,851,327,755	8,226,391,301	8,504,149,725	2,733,256,811
بنك سورية والخليج	896,073,404	1,107,906,507	(841,024,961)	(936,112,955)	(381,724,020)
البنك العربي	8,043,902,264	5,252,418,751	(84,815,136)	326,794,989	(373,832,097)
بنك سورية والمهجر	8,352,063,294	6,484,351,051	1,986,539,618	155,761,591	53,590,272
بنك بيبلوس	7,217,088,627	6,669,481,966	1,519,136,043	(447,692,705)	(671,075,394)
بنك الأردن	5,140,838,989	2,810,925,081	(206,945,752)	(802,772,326)	(600,220,365)
بنك الشرق	6,106,965,176	4,427,699,397	1,328,158,806	563,268,693	176,283,318
فرنسبنك	11,646,246,840	6,569,779,997	1,867,185,049	75,406,476	67,088,993

الملحق رقم (2)

صافي التدفّقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	(19,245,032,261)	14,544,625,313	16,995,739,330	26,951,148,659	13,174,657,385
بنك عوده	11,302,391,524	(1,639,932,262)	6,422,817,522	(888,591,121)	(1,858,290,226)
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	23,798,749,589	(7,845,088,864)	609,799,953	7,334,443,068	5,844,652,211
بنك قطر الوطني	37,505,118,638	21,026,113,595	10,475,063,937	8,506,542,434	4,359,160,406
بنك سورية والخليج	6,800,795,923	(1,310,575,124)	3,211,955,658	2,447,175,002	4,960,286,053
البنك العربي	9,065,306,324	223,906,991	(2,261,375,133)	5,616,783,185	2,251,338,288
بنك سورية والمهجر	(14,142,494,217)	(8,802,117,181)	(1,658,076,455)	1,714,280,060	(3,674,676,336)
بنك بيبلوس	426,201,450	(10,651,243,120)	7,060,577,329	(5,880,495,838)	3,522,484,660
بنك الأردن	3,340,256,956	(604,636,939)	670,235	2,259,492,765	1,448,066,626
بنك الشرق	1,672,492,112	2,291,709,691	5,771,579,192	2,821,779,058	857,817,605
فرنسبنك	20,182,177,571	7,794,868,253	6,517,301,756	7,229,118,498	1,899,644,352

الملحق رقم (3)

المستحقات الكلية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	29,878,051,829	(7,527,759,208)	(14,590,989,199)	(24,972,393,041)	(13,405,719,204)
بنك عوده	424,653,698	7,717,113,133	(3,461,110,562)	1,205,165,325	1,863,877,172
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(16,663,315,470)	7,848,458,032	(603,279,037)	(7,332,777,565)	(5,171,842,253)
بنك قطر الوطني	(9,321,256,523)	(1,174,785,840)	(2,248,672,636)	(2,392,709)	(1,625,903,595)
بنك سورية والخليج	(5,904,722,519)	2,418,481,631	(4,052,980,619)	(3,383,287,957)	(5,342,010,073)
البنك العربي	(1,021,404,060)	5,028,511,760	2,176,559,997	(5,289,988,196)	(2,625,170,385)
بنك سورية والمهجر	22,494,557,511	15,286,468,232	3,644,616,073	(1,558,518,469)	3,728,266,608
بنك بيبلوس	6,790,887,177	17,320,725,086	(5,541,441,286)	5,432,803,133	(4,193,560,054)
بنك الأردن	1,800,582,033	3,415,562,020	(207,615,987)	(3,062,265,091)	(2,048,286,991)
بنك الشرق	4,434,473,064	2,135,989,706	(4,443,420,386)	(2,258,510,365)	(681,534,287)
فرنسبنك	(8,535,930,731)	(1,225,088,256)	(4,650,116,707)	(7,153,712,022)	(1,832,555,359)

الملحق رقم (4)

الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة التابعة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	مباني	وسائط نقل	أجهزة الحاسوب	معدات مكتبية	أثاث ومفروشات	فروغ	برامج الحاسوب
بنك بيمو السعودي الفرنسي	20	4	5	5-10	5-10	20	5
بنك عوده	40	5-10	5-10	5-10	5-10	70	5
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5-20	5-10	5-10	5-10	5-10	5	3
بنك قطر الوطني	50	5	5	5-34	6-7	لا يوجد	1-5
بنك سورية والخليج	20-40	7	5	7-10	7-10	لا يوجد	5
البنك العربي	50	5	4	8	7-50	40	4
بنك سورية والمهجر	5-20	5-10	5-10	5-10	5-10	20	5
بنك بيبلوس	50	4	5	5-34	3-11	لا يوجد	1-5
بنك الأردن	50	7	7	7-11	7-11	5	7
بنك الشرق	50	لا يوجد	10	7	7	لا يوجد	5
فرنسبنك	50	5	3-7	7	7	لا يوجد	3

الملحق رقم (5)

مصروف استهلاك الأصول الثابتة الملموسة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	307,994,601	255,092,597	187,950,694	208,730,336	265,705,287
بنك عوده	140,248,267	135,680,665	141,283,714	155,469,141	164,590,307
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	102,133,822	104,860,956	100,784,294	96,548,289	104,676,877
بنك قطر الوطني	91,135,975	92,993,566	110,771,289	114,969,946	113,050,859
بنك سورية والخليج	65,856,642	59,780,933	64,576,062	74,173,742	79,413,034
البنك العربي	52,955,535	54,712,445	61,577,810	70,903,256	101,852,796
بنك سورية والمهجر	97,635,085	105,265,388	141,287,606	180,872,180	201,552,601
بنك بيبلوس	68,399,225	57,071,560	67,030,858	110,978,184	129,934,558
بنك الأردن	95,205,556	106,865,236	105,765,775	103,621,801	100,684,475
بنك الشرق	127,379,980	69,252,285	72,614,714	73,389,335	71,712,158
فرنسبنك	45,275,663	56,759,884	52,014,113	50,122,389	49,861,599

الملحق رقم (6)

مصروف إطفاء الأصول الثابتة غير الملموسة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	45,518,680	37,160,354	19,839,610	14,382,533	13,294,110
بنك عوده	12,558,584	6,046,898	4,877,052	5,973,837	5,749,050
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	151,835	975,199	2,502,056	3,504,209	7,719,523
بنك قطر الوطني	87,550,198	79,489,367	53,661,405	19,795,013	907,509
بنك سورية والخليج	2,384,786	3,281,159	5,165,532	5,804,238	8,711,252
البنك العربي	3,417,619	3,145,059	3,881,506	5,849,502	5,270,086
بنك سورية والمهجر	5,473,358	6,495,121	6,599,682	7,399,298	7,679,757
بنك بيبلوس	2,705,948	3,340,316	2,747,228	2,096,968	3,139,089
بنك الأردن	2,477,019	2,898,678	2,806,747	2,907,337	1,960,715
بنك الشرق	301,739	279,418	708,889	1,758,831	1,711,159
فرنسبنك	1,531,333	1,841,802	1,996,011	2,334,033	2,550,437

الملحق رقم (7)

مصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانيّة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	(803,823,311)	22,003,778	909,438,299	1,465,339,316	1,709,488,939
بنك عوده	342,539,301	125,701,719	438,444,484	3,955,408,354	1,995,653,082
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	(579,216,483)	3,647,719,621	1,823,218,483	3,474,049,664	1,223,121,030
بنك قطر الوطني	(643,284,000)	81,846,000	-	1,204,741,676	561,000,000
بنك سورية والخليج	2,092,792,519	789,393,760	885,255,901	2,433,583,450	1,051,423,557
البنك العربي	1,227,574,241	2,248,760,915	2,584,472,313	3,321,627,386	1,837,103,676
بنك سورية والمهجر	(438,885,224)	126,607,690	392,137,963	2,287,000,503	1,330,429,644
بنك بيبلوس	(768,961,182)	(983,045,729)	1,677,428,812	4,005,930,446	2,500,616,790
بنك الأردن	-	271,581,346	822,641,163	2,019,949,282	1,066,144,939
بنك الشرق	(698,393,377)	(78,864,994)	70,862,754	947,787,909	409,822,827
فرنسبنك	634,580,627	1,075,066,088	1,514,952,751	3,784,318,331	1,260,132,809

الملحق رقم (8)

مصروف المخصصات المتنوعة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	1,561,922,790	1,310,182,320	15,180,619	30,098,148	56,236,016
بنك عوده	(1,987,815,796)	2,077,457,350	114,404,397	85,045,549	62,415,626
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	6,086,515,692	4,535,248,927	1,537,355,052	640,107,655	9,246,382
بنك قطر الوطني	604,109,000	1,210,870,000	(6,190,000)	192,526,000	13,310,000
بنك سورية والخليج	4,746,658	31,667,612	(2,545,118)	40,933,219	2,552,004
البنك العربي	211,358,418	74,825,598	269,428,130	52,421,733	22,394,703
بنك سورية والمهجر	316,564,120	80,349,119	265,511,611	1,023,071,777	159,522,042
بنك بيبلوس	4,007,493,549	3,050,231,925	5,169,647	122,062,832	164,630,643
بنك الأردن	11,599,539	34,964,140	41,767,050	27,433,785	25,854,580
بنك الشرق	302,542	(302,172)	500,000	4,718,000	20,465,898
فرنسبنك	(1,150,989,204)	1,092,115,502	11,021,570	3,661,265	1,487,293

الملحق رقم (9)

مجموع الأصول للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	234,795,067,679	171,914,630,110	138,895,470,071	117,225,047,894	83,892,286,521
بنك عوده	105,171,462,745	81,639,564,488	64,440,904,620	54,405,701,935	49,674,901,693
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	124,690,363,359	86,026,795,365	69,247,563,192	65,222,323,828	57,218,783,962
بنك قطر الوطني	106,954,533,362	70,116,354,934	47,900,643,968	35,475,599,320	24,130,524,273
بنك سورية والخليج	58,522,609,702	47,628,584,446	38,069,946,151	30,196,900,954	26,083,406,798
البنك العربي	72,115,845,878	54,836,480,425	44,369,471,511	43,121,535,225	37,387,265,831
بنك سورية والمهجر	195,223,577,288	143,122,288,667	105,420,202,022	91,885,560,152	56,754,214,379
بنك بيبلوس	73,973,635,750	73,688,837,628	54,433,377,645	46,771,531,592	43,528,654,637
بنك الأردن	29,600,482,118	23,540,309,025	16,783,724,253	18,153,934,066	17,109,098,335
بنك الشرق	36,132,795,537	34,931,649,925	25,937,967,029	17,159,128,213	16,353,368,101
فرنسبنك	117,170,991,014	89,400,760,863	53,563,536,269	42,663,366,793	33,798,545,201

الملحق رقم (10)

صافي الربح بعد الضريبة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	10,341,740,108	6,673,791,454	2,332,496,283	1,979,270,514	41,206,390
بنك عوده	11,382,625,214	6,077,180,871	2,961,706,960	316,574,204	5,586,946
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5,760,300,436	20,454,286	5,222,850	2,645,104	661,752,851
بنك قطر الوطني	27,827,785,000	20,116,204,494	8,321,378,013	8,659,699,755	2,750,045,612
بنك سورية والخليج	896,073,404	1,068,489,353	(841,024,961)	(425,926,112)	(185,102,855)
البنك العربي	8,043,902,264	5,252,418,751	(84,815,136)	1,114,453,925	(44,386,252)
بنك سورية والمهجر	7,801,971,045	6,401,012,869	1,987,166,439	172,681,080	60,673,656
بنك بيبلوس	6,909,247,851	6,528,822,794	1,100,317,998	452,603,065	(157,311,970)
بنك الأردن	4,679,029,569	2,780,725,053	(206,945,752)	(165,163,689)	(359,869,629)
بنك الشرق	5,733,908,638	4,299,688,129	1,276,344,155	559,738,212	214,882,130
فرنسبنك	11,392,749,291	6,557,476,486	2,353,152,579	198,583,277	56,754,308

الملحق رقم (11)

معدل العائد على الأصول للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.05086	0.04294	0.01821	0.01968	0.00052
بنك عوده – سورية	0.12186	0.08320	0.04984	0.00608	0.00010
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.05467	0.00026	0.00008	0.00004	0.01115
بنك قطر الوطني– سورية	0.31431	0.34090	0.19961	0.29056	0.11965
بنك سورية والخليج	0.01688	0.02494	(0.02464)	(0.01514)	(0.00764)
البنك العربي – سورية	0.12672	0.10589	(0.00194)	0.02769	(0.00119)
بنك سورية والمهجر	0.04612	0.05151	0.02014	0.00232	0.00096
بنك بيبلوس – سورية	0.09358	0.10192	0.02174	0.01002	(0.00350)
بنك الأردن – سورية	0.17610	0.13792	(0.01185)	(0.00937)	(0.02066)
بنك الشرق	0.16137	0.14128	0.05923	0.03340	0.01336
فرنسبنك – سورية	0.11030	0.09174	0.04891	0.00519	0.00175

الملحق رقم (12)

مجموع حقوق الملكية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	28,420,273,257	18,034,182,415	11,357,083,460	9,036,804,705	7,060,387,724
بنك عوده	27,630,354,745	16,247,729,531	10,170,558,229	7,284,351,934	7,040,280,632
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	14,277,488,321	8,517,187,885	8,496,733,599	8,491,510,749	8,488,865,645
بنك قطر الوطني	83,378,759,699	55,550,974,699	35,434,770,205	27,113,392,192	18,453,692,437
بنك سورية والخليج	4,034,785,939	3,138,712,535	1,274,386,177	2,116,846,238	2,542,653,050
البنك العربي	20,224,568,153	12,180,665,889	6,928,247,138	7,013,062,274	5,898,608,349
بنك سورية والمهجر	22,071,638,085	14,273,162,040	7,877,080,421	5,892,163,982	5,732,720,636
بنك بيبلوس	21,374,822,157	14,468,333,217	8,006,435,354	6,935,254,516	6,460,434,080
بنك الأردن	9,670,263,184	4,991,233,614	2,210,508,561	2,417,454,313	2,592,702,952
بنك الشرق	14,288,344,079	8,589,830,990	4,329,430,728	3,057,804,282	2,502,531,789
فرنسبنك	25,599,198,781	13,602,599,946	6,996,599,817	4,403,886,402	4,135,235,410

الملحق رقم (13)

معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	2016	2015	2014	2013	2012
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.44524	0.45413	0.22874	0.24591	0.00585
بنك عوده	0.51883	0.46007	0.33936	0.04420	0.00080
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.50541	0.00240	0.00061	0.00031	0.08111
بنك قطر الوطني	0.40060	0.44218	0.26608	0.38009	0.16102
بنك سورية والخليج	0.24983	0.48424	(0.49600)	(0.18282)	(0.07025)
البنك العربي	0.49646	0.54973	(0.01217)	0.17263	(0.00750)
بنك سورية والمهجر	0.42933	0.57796	0.28864	0.02971	0.01066
بنك بيبلوس	0.38553	0.58099	0.14728	0.06757	(0.02417)
بنك الأردن	0.63827	0.77224	(0.08943)	(0.06593)	(0.12953)
بنك الشرق	0.50126	0.66562	0.34555	0.20133	0.08986
فرنسبنك	0.58124	0.63667	0.41282	0.04651	0.01389

الملحق رقم (14)

مثال على السياسات والتقديرات المحاسبية لأحد المصارف الخاصة محل الدراسة خلال عام 2016 مأخوذة من البيانات المالية المنشورة لهذا المصرف

3- السياسات المحاسبية

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف وقراراته.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود الآتية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الأوراق المالية المتوفرة للبيع.
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية الأساسية مدرجة أدناه:

(أ)- أسس التوحيد:

إن البيانات المالية الموحدة لبنك XX تتضمن: البيانات المالية للمصرف، والشركة الخاضعة لسيطرة المصرف (شركة XX).

تتحقق السيطرة عند المصرف حين:

- يكون لديه سلطة على الشركة المستثمر فيها؛
- يتعرض، أو يكون لديه حقوق، لعوائد متغيرة من مشاركته مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- يكون لديه القدرة على استخدام قوته للتأثير على عوائدها.

يقوم المصرف بإعادة تقدير ما إذا كان يسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا. إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة من السيطرة المذكورة أعلاه.

عندما لا يملك المصرف أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، فقد يكون لديه السلطة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت حقوق التصويت كافية لتعطيها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها بمفرده. تعتبر المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت للمجموعة في الشركة المستثمر فيها تكفي لتعطيه القوة أم لا، بما في ذلك:

- حجم امتلاك المصرف لحقوق التصويت بالنسبة لحجم أسهم أصحاب الأصوات الأخرى وتوزيعها؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحتفظ بها المصرف، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى؛ و
- أي وقائع وظروف إضافية تشير إلى أن المصرف لديه، أو ليست لديه، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة عندما تحتاج إلى القيام بالقرارات المناسبة، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة ويتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج إيرادات الشركة التابعة المشتراة وأعباءها أو المبيعة خلال السنة في بيان الدخل من تاريخ كسب المصرف السيطرة حتى تاريخ فقدانه السيطرة على الشركة التابعة.

الحقوق غير المسيطرة تمثل الجزء من الربح أو الخسارة وصافي موجودات الشركات التابعة التي لا يملكها المصرف مباشرة أو غير مباشرة. إن الدخل وكل عنصر في الدخل الشامل الآخر هو عائد لمساهمي الشركة الأم والحقوق غير المسيطرة حتى ولو نتج عن ذلك عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة عند الاقتضاء. يتم تعديل البيانات المالية للشركة التابعة إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، عندئذ يجب عليها القيام بما يأتي:

- إلغاء الاعتراف بموجودات (بما في ذلك الشهرة) الشركة التابعة ومطلوباتها؛
- إلغاء الاعتراف بالمبلغ لأي حصص غير مسيطرة؛
- إلغاء الاعتراف باحتياطي فروقات تحويل عملات أجنبية الظاهر ضمن حقوق المساهمين؛
- الاعتراف بالقيمة العادلة للتعويض النقدي المستلم؛
- الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- الاعتراف بأي فرق ناتج على انه إما ربح أو خسارة؛ و
- إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة إلى حساب الدخل، أو نقلها مباشرة إلى الأرباح المدورة في حال اشترطت المعايير الأخرى ذلك.

تتكون الشركات التابعة الموحدة من:

اسم الشركة	مركز الشركة القانوني	نسبة الملكية	نشاط الشركة
شركة XX	سوريا	%74.67	تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية بالإضافة إلى ممارسة أعمال شراكة وبيع الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير.

(ب) العملات الأجنبية:

إن العمليات بعملات غير عملة إعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي الموحد (517.43 ليرة سورية للدولار الأمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 و336.65 ليرة سورية للدولار الأمريكي كما في 31 كانون الأول 2015). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق المساهمين ومن ثم تقيد في الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ج) الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المرؤوسة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقاً في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل) يتم إضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل فيتم الاعتراف بها فوراً في الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفّقات النقدية من الأصل، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. إذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. إذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب أن يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن الدخل.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات اطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث انها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف. يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الدخل.

(د) تصنيف الموجودات المالية:

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعاً لتصنيفها إما: محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، قروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل.

استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وان المصرف لديه النية الايجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، وهي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل أو كمتوفرة للبيع.

يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت، وان المصرف لديه القدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق.

يتم قياس الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. إن سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الدخل غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع أعيد تصنيفها كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم إطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل:

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل في أي من الحالات الآتية:

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات وإعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
- إن التحديد يلغي أو يقلّل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافا لذلك ؛ أو
- إن الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعدّل بصورة هامة التدفّقات النقدية المطلوبة في العقد خلافا لذلك.

(هـ) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية:

التصنيف كدين أو حقوق ملكية:

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الاصدار المباشرة.

إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

يتم تصنيف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقا" لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي واداة حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف هو بمثابة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية:

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الدخل، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الرباح أو الخسائر.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الدخل عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو أكثر، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الدخل بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(و) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي الموحد بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف إما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة أو أن يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(ز) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عمّا إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات:

– المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

– المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعاراً معلناً عنها يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

– المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

(ح) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل، لناحية وجود مؤشرات تدنٍ في قيمتها. يكون هنالك تدنٍ في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسّي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، ان التدفّقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، اضافة إلى الآخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في الدخل. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الدخل ضمن حدود كون القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في الدخل عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدنٍ مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أية زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدنٍ في القيمة، لا تقيد في الدخل. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدنٍ في القيمة، تقيد في الدخل.

(ط) أدوات مالية مشتقة:

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة ويعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الدخل الناتج عن ذلك حال حصوله في الدخل إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوّطية، وفي هذه الحالة فإن توقيت القيد في الدخل يعتمد على طبيعة علاقة التحوّط.

مشتقات مدمجة:

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب تلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في الدخل.

محاسبة التحوّط:

يحدد المصرف أدوات تحوّطية معينة، تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتحوّطات القيمة العادلة، أو تحوّطات التدفّقات النقدية، أو تحوّطات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التحوّطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحوّطات تدفقات نقدية.

عند بداية علاقة التحوّط، يوثّق المصرف العلاقة بين الأداة التحوّطية والبند المتحوّط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات تحوّط متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التحوّط وبشكل مستمر، يوثّق المصرف فيما إذا كانت الأداة التحوّطية المستعملة في علاقة تحوّطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التدفّقات النقدية للبند المتحوّط له.

تحوّط القيمة العادلة:

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحوّطات قيمة عادلة تقيد حالاً في الدخل، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها. إن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوّط والتغير في البند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها تقيد في بند بيان الدخل الموحد المتعلق بالبند المتحوّط له.

تتوقف محاسبة التحوّط هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوّط له الناتج عن المخاطر المتحوّط لها يتم إطفاؤه في الدخل ابتداء من ذلك التاريخ.

تحوّط التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتحوّطات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الدخل المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في الدخل.

إن المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الدخل في الفترات التي يقيد فيها البند المتحوّط له في الدخل، وذلك في ذات بند بيان الدخل الموحد الذي قيد فيه البند المتحوّط له. إنما، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة المتحوّط لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.

تتوقف محاسبة التحوّط عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن أي أرباح أو خسائر مقيدة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين، وتتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائيا في الدخل. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الدخل المتراكمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في الدخل.

(ي) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

(ك) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مديناً معيّناً عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود ان تأخذ عدة اشكال قانونية للمقاضاة

(كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني).

تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولياً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقا تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(ل) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لإطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الأراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

	%
مباني	5
معدات وأجهزة وأثاث	10- 20
وسائط نقل	25
أجهزة الحاسب	20
تحسينات على المأجور	20

في نهاية كل عام، تتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد اي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن الدخل.

(م) موجودات غير ملموسة:

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وفق النسب أدناه وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

	%
الفروغ	5
برامج حاسوب	20

(ن) التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة):

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لأصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بإن تلك الأصول قد أصابتها خسارة تدنٍ في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفّقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفّقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفتريا بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى أن تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، بحيث إن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما

لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالا في الدخل، الا إذا كان الأصل المختص مسجل دفتريا بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(س) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدنٍ في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة، بحيث إن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(ع) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(ف) المؤونات:

يتم قيد المؤونات عندما يكون هنالك التزام قانوني حالي على المصرف أو متوقع ناتج عن حدث حصل في الماضي يمكن تقديره بشكل موثوق، ومن المحتمل تكبد موارد مقابل منافع اقتصادية مما يتطلب تسديد التزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق به. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفّقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

(ص) تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات الفوائد واعباؤها على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة دون المستوى العادي المقبول والمشكوك بتحصيلها والرديئة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات الرسوم والعمولات وأعباءَها التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات الفوائد وأعبائِها.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل الموحد ما يأتي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.
- فوائد على استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع
- التغيرات في القيمة العادلة لمشـــتقات مقبولة، بما فيها عدم فعالية التحوط، والبنود المتحوّط لها المتعلقة بها عندما تكون مخاطر نسبة الفائدة هي المخاطر المتحوّط لها.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل وإيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الموحد.

تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يأتي:

- إيرادات أنصبة الأرباح.
- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.
- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أنصبة الأرباح عند نشوء الحق باستلام الدفعة. يتم قيد أنصبة الأرباح على الأوراق المالية المتوفرة للبيع ضمن الإيرادات الأخرى.

(ق) ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، الذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة التي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل الموحد بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

(ر) النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(غ) حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لأسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

4- أحكام محاسبية مهمة ومصادر أساسية للتقديرات والافتراضات

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية، على إدارة المصرف أن تستعمل تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى. تعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على عامل الخبرة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير إذا كانت هذه المراجعة تؤثر حصرياً على هذه الفترة، أو في فترة المراجعة وفترات لاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

أحكام مهمة لتقدير المخاطر

فيما يلي التقديرات الأساسية المتعلقة بالمستقبل، ومصادر أساسية أخرى للتقديرات كما في تاريخ بيان الوضع المالي الموحد، التي قد ينتج عنها مخاطر التسبب بتعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية الآتية.

الانخفاض في قيمة القروض والتسليفات

يقوم المصرف دورياً بمراجعة محفظة القروض لمعرّفة ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها. عند تحديد فيما إذا كان يتوجب قيد خسارة ناتجة عن انخفاض في القيمة، يستعمل المصرف لتحديدها وجود معلومات ملموسة تؤكد وجود انخفاض، قابل للقياس، في التدفّقات النقدية المقدرة التي تنتج من محفظة القروض. قد تتضمن الأدلة معلومات ملموسة تشير إلى حصول تغير سلبي في قدرة مديني المصرف على التسديد، أو إلى وجود أوضاع اقتصادية ذات صلة بعدم قدرة المصرف على تحصيل مستحقاته.

تستعمل الإدارة الأحكام والتقديرات بالاستناد إلى خبرات سابقة فيما يتعلق بخسائر متعلقة بموجودات ذات مخاطر ائتمان ودليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة مشابهة لتلك المتعلقة بالمحفظة. عند تقدير التدفّقات النقدية، يقوم المصرف بمراجعة دورية للمنهجية وللتقديرات المستعملة لتحديد قيمة التدفّقات النقدية المستقبلية وتوقيتها، لتقليل حجم الفروقات التي قد تنتج بين تقديرات الخسائر من جهة والخسائر الفعلية من جهة أخرى.

تصنيف الاستثمارات:

يتوجب على الإدارة أن تقرر عند القيام باستثمار ما سواء يجب تصنيفه كاستثمار مقتنى حتى تاريخ الاستحقاق، للمتاجرة، مدرج بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر، أو كقروض وذمم مدينة. بالنسبة للاستثمارات المقتناةحتى تاريخ الاستحقاق يقوم المصرف بالتأكد من توافر شروط معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (المعدل) لا سيما تلك المتعلقة بنيّة المصرف وقدرته على اقتناء هذه الاستثمارات حتى تاريخ استحقاقها. بالنسبة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر، فهي تعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. عندما لا تصنف الاستثمارات للمتاجرة في حين يكون لها قيمة سوقية متوفرة وموثوقة ويتم احتساب التغير في القيم العادلة ضمن بيان الدخل، عندها يتم تصنيف هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متوفرة للبيع.

تحديد القيمة العادلة

عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول، يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفّقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF) model) كما هو مذكور في الإيضاح 3 (ز).

يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها، حيث أمكن. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية، نسبة (Swap) على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.

يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.

التدني في قيمة استثمارات في أسهم وحصص متوفرة للبيع

يعتبر المصرف أن هنالك تدنيّاً في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع عند حصول تدنٍ هام أو مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة عن كلفتها. هذا الاعتبار يتطلب إصدار أحكام. عند اتخاذ هكذا أحكام يقوم المصرف، ضمن عوامل أخرى، بتقييم الحساسية العادية لأسعار الأسهم.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل فترة مالية. خلال الفترة لم تظهر أيّة مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدنٍ إضافية.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية

The Impact of Accounting Policies and Estimations on the Profitability of Syrian Private Banks

(**An Analytical Study**)

Prepared by **Supervised by**

Noor Aldin Mawaldi **Nabil Al Halabi**

Abstract

This study aimed to determine the effect of accounting policies and estimates on the profitability of Syrian private banks by identifying the effect of the total accruals on both the return on assets and the return on equity. The study also examined the effect of depreciation and amortization expenses, provision for impairment of facilities, and miscellaneous provisions of these banks on both the return on assets and the return on equity.

The study adopted the descriptive analytical approach in studying the phenomenon. The statistical population consists of the 14 private banks listed in the Damascus Securities Exchange during a series of five-year period from 2012 to 2016.

The study relied on content analysis by using descriptive statistics, simple linear regression, Pearson research coefficient, natural distribution test, and time series analysis to test hypotheses.

The results of the study showed that:

1. There is a strong impact between total accruals and ROA, the variance in total accruals variable as a single variable explains (80.2%) of variance in the ROE variable, the rest is explained by other variables not included in the current regression model.
2. There is a strong correlation between total accruals and ROE, the variance in total accruals variable as a single variable explains (90.7%) of the variation in the ROE variable, and the rest is explained by other variables not included in the regression model the current.

The study recommended the need for external auditors to apply professional skepticism and to conduct further inquiries and discussions with the financial and executive departments to determine the intention of management and to get a better understanding of the company and thus revealing any attempt to manipulate and manage profits. We also recommended that the auditors should be kept fully informed of the most important amendments and updates in the fields of accounting, auditing and taxation.

Keywords: Accounting Choices, Accounting Policies, Accounting Estimations, Earnings Management, Bank Profitability, Return on Assets, Return on Equity.

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Accountancy

The Impact of Accounting Policies and Estimations on the Profitability of Syrian Private Banks (An Analytical Study)

Prepared by:
Noor Aldin N. Mawaldi

Supervised by:
Nabil B. Al Halabi
Professor of Accounting, PhD

A Thesis Submitted to Obtain a Master Degree in Accounting

2018